A

الأمم المتحدة

الجمعيـة العامـة

PROVISIONAL

A/44/PV.13
11 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة عشرة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الجمعة ، ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٥/١٥

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
شم :	السيد سحلول (نائب الرئيس)	(السودان)
شم :	السيد فرالسن (نائب الرئيس)	(النرويج)

- خطاب السيد فيرهيليو باركو فارغاس ، رئيس جمهورية كولومبيا
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد كولنز (ايرلندا)
السيد آل خليفة (البحرين)
السيد سافيتسيلا (تايلند)
السيد ولايتي (جمهورية إيران الاسلامية)
السيد سحلول (السودان)
السيد كاميكاميكا (فيجي)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٤٥

خطاب السيد فيرهيليو باركو فارغاس ، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية أولا الى كلمة رئيس جمهورية كولومبيا .

أصطُحب السيد فيرهيليو باركو فارغاس ، رئيس جمهورية كولومبيا ، الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة الرئيس فيرهيليو باركو فارغاس ، رئيس جمهورية كولومبيا ، وأدعوه الى إلقاء كلمته .

الرئيس باركو فارغاس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أرجو أن تتقبلوا باسم حكومة وشعب كولومبيا تهانينا وتمنياتنا الطيبة لكم يا سيدي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة . إني واثق من أنك ستترأس على نحو مميز مداولات هذه الهيئة التي تجمع سويا أعضاء مجتمع الأمم . واسمحوا لي أن أشاطر من سبقوني الثناء على العمل الممتاز الذي قام به سلفكم السيد دانتي كابوتو . وبالاضافة إلى ذلك ، أود أن أشيد بجهود السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الأمين العام ، الرامية إلى إحلال السلم في العالم .

هذه هي المرة الأخيرة التي أخاطب فيها الجمعية العامة بوصفي رئيسا لكولومبيا . ومع ذلك فإنني هنا اليوم ليس بصفتي رئيسا لبلدي فقط ، بل باعتباري مواطنا من مواطني العالم أيضا .

لقد تمخضت مذبحة الحرب العالمية الرهيبة عن هذه الهيئة على أمل أن الأمم إذ تقف معا موحدة ستحول دون تكرار هذا الجنون العالمي إلى الأبد . ومن ذلك الحين ، وبالرغم من الجهود الدؤوبة للأمم المتحدة ، فإن الجنس البشري لايزال يسير في طريق الحرب المدمرة في نزاعات كثيرة حول العالم . إن العواقب المدمرة التي لا يمكن تصورها للحرب النووية هي التي منعتنا من الوقوع مرة أخرى في حريق هائل يشمل العالم كله .

بيد أنه بالرغم من السلام المسلح الهش الذي تولّد على هذا النحو ، لايزال العالم في حرب . فالنزاعات المتولدة من الخلافات العقائدية ، والفقر ، والظلم ، والاطماع الزائدة ، والآن من المخدرات المتزايدة ، قد شوّهت السلم .

إن تفكيرنا الاستراتيجي كله يقوم على احترام السيادة الوطنية . وهي في الحقيقة ، الاساس الذي تقوم عليه الامم المتحدة . ولكننا نجد أنفسنا الآن في مواجهة خطر جديد ، خطر المخدرات وما يصحبه من إرهاب لا يأبه بالحدود . ونحن ، معشر مجتمع الأمم المجتمعين هنا ، نجد أنفسنا معرَّضين للهجوم من مؤسسة إجرامية لا تحترم أيا من القواعد المرعية للسيادة أو الحدود أو القوانين .

ولمواجهة هذا التحدي الجديد ، لابد أن نسلح أنفسنا بهذه القيم الأساسية والجوهرية للأمم المتحدة . وإذا لم نتآزر في مواجهة هذا التهديد فسوف نساعد على النمو المطرد في استخدام المخدرات وفي العنف الذي يتولد عنها .

وإنني واثق من أن كولومبيا سوف تهزم تجار المخدرات . ولكنه إذا لم يصحب هذا الجهد التزام عالمي فلا يمكن تحقيق أي نصر .

وقد كان تدفق التضامن والدعم العالميين لكولومبيا مؤخرا مشجعا لنا في أوقاتنا الصعبة هذه .

ولقد دخلنا عهدا جديدا ، وهو عهد حرج مثل العهد الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة . وثمة حرب عالمية جديدة يشنها معتد لا يتقيد بقواعد الاشتباك التقليدية ، أو بمسؤوليات السيادة الوطنية . وهذا المعتدي شبكة إجرامية عالمية ماكرة مزودة بقوة وموارد هائلة . وهي مؤسسة إجرامية تتغذى على الأرباح غير المشروعة من تجارة المخدرات . وقد بيَّن الأمين العام في تقريره إلى هذه الجمعية هذا العام :

"من المسلَّم به الآن أن استعمال المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة وباء اجتماعي تُمنى به البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء . وعلى الرغم من تكثيف الجهود المبذولة لمكافحة ويلاته في السنوات الأخيرة ، تشير التقديرات إلى أن القيمة النقدية للمخدرات التي يتم الاتجار بها قد تجاوز مؤخرا القيمة النقدية للتجارة الدولية في النفط وأصبحت تأتي في المرتبة الثانية بعد تجارة الأسلحة فقط . ولعل مما يظهر الانسان أن يرى البشر يتمرغون هكذا في أوحال تجارة الانحطاط والموت ." (A/44/1 ، ص ٢٣)

وُلِدَ أعضاء هذا الكارتيل الإجرامي في بلاد كثيرة ، ويقال عن كثير من زعمائهم انهم كولومبيون . ولئن كان بعضهم قد وُلِدَ في بلدي فدعوني أكون واضحا فَهُمْ كولومبيون بالاسم فقط . انهم هاربون دوليون من وجه العدالة . ليس لهم وطن ، وكولومبيا ليست وطنهم .

جئت اليوم إلى الأمم المتحدة لأكشف الحقائق العارية لهذه الحرب ضد تجارة المخدرات غير المشروعة . إن كولومبيا على الخط الأول لهذه المعركة وهي بالنسبة لنا ، ليست حربا كلامية . ففي كولومبيا يتراكم ويتزايد ضحايا هذا الكفاح ، ومنذ نحو شهر تقريبا أُمْتُحِنَّا باغتيال مأساوي لواحد من أحسن زعمائنا الوطنيين ، السيد لويس كارلوس غالان . وعلى أوجه كثيرة ، أثار موته أمتنا ، وركَّز انتباه العالم على هذه المشكلة . ولكن حربنا ضد المخدرات كانت خسائرها أكبر على مدى السنوات . فقد فقدنا إثني عشر قاضيا من قضاة المحكمة العليا ، ومدعيا عاما ، ووزير

عدل . وفقدنا عددا من أعضاء الكونغرس ، والقضاة ، والعُمَد ، وعشرات الصحفيين ، وآلاف الجنود والشرطة ، وعشرات الألوف من المدنيين الكولومبيين الملتزمين بقضية الديمقراطية .

وعلى إثر إعلاني ، في الشهر الماضي ، لتدابير قاسية مستخدما السلطات التنفيذية المتاحة بمقتضى قانون الطوارئ ، واصل تجار المخدرات عهدا جبانا من عهود الرعب ، وهددوا أُسرا بريئة ، وانتقموا منها ، وقاموا بهجمات عشوائية في مدننا ، وفجَّروا القنابل في مؤسساتنا ، ومنها صحيفة "السبكتاتور" التي تجاسرت على الكتابة بصراحة ضد الجريمة المنظمة .

في سعيهم لحماية أنشطتهم غير المشروعة ، يحاول تجار المخدرات أن يحطموا ارادة شعبنا وأن يدمروا أعز مؤسساتنا . ولكن اسمعوني جيدا : انهم سيفشلون . وكولومبيا ، وهي واحدة من أعرق الديمقراطيات وأكثرها استقرارا في أمريكا اللاتينية ، ستنتصر وتخرج من هذه المحنة الجديدة وهي أكثر قوة .

خلال الأسابيع القليلة الماضية ، حققنا بعض الانتصارات الهامة . ونحن نعمل بشكل منهجي على كسر شوكة الكارتلات عن طريق مصادرة العديد من أطنان الكوكايين وتدميرها ، حيث تصادر سلطات كولومبيا ما يقرب من ٨٠ في المائة من الكوكايين المحتجز في العالم . ليس هذا فحسب ، ولكن حملتنا تتجاوز هذا الحد ، فقد أُلقِي القبض على مغتالي لويس كارلوس غالان . كما أُلقِي القبض أيضا على آلاف المشبوهين وصودرت ملايين الدولارات من الممتلكات ومعامل التشغيل وحسابات البنوك ومعدات الاتصال والطائرات والسفن والمساكن والمزارع .

لكن كل هذه الانتصارات لن تكفي للانتصار في هذه الحرب . وهذا هو السبب في وجودي هنا اليوم . فنحن لن نستطيع أن نهزم بلاء المخدرات إلا عن طريق العمل الدولي المتضافر . لقد أعلنت كارتلات المخدرات حربا شاملة . وهي حرب أعلنتها على المجتمع الدولي بأسره ، وعلى من تسمم المخدرات أبنائهم ، وعلى دول ، مثل كولومبيا التي يتهدد العنف والارهاب ديمقراطياتها ومؤسساتها . فلا حدود هناك للموت الذي يتسبب فيه صراع المخدرات ، ولا ملاذ أمين من إرهاب المخدرات . والآن يجب ألا يكون هناك ملاذ أمين في أي مكان بالعالم للمتجرين بالمخدرات . لقد آن الأوان في هذه الحرب للمجتمع الدولي لكي يختار الجانب الذي يقف فيه .

وقد يكون من الصعب على الكثير من الموجودين هنا اليوم أن يوافقوا على أن هذه حرب شاملة وقد يرون أنها آفة ابتلي بها هذا الجزء من العالم وحده . والكثيرون يرون ، في الواقع ، أن الكوكايين بلاء يخص القارتين الأمريكتين فقط ، يُنتج في أمريكا الجنوبية ويُستهلك في أمريكا الشمالية . لكن الوضع على غير ذلك . فحتى ونحن مجتمعون هنا اليوم ، تمتد مجسات تجار المخدرات إلى أوروبا والشرق الأقصى .

والبحث الدؤوب عن أسواق جديدة لا يحترم المحيطات أكثر مما يحترم حدود الدول . فحيثما وُجد مستهلكون سيكون هناك موردون . والواقع أن الكوكايين ليس إلا وجها بشعا واحدا لأزمة أكبر بكثير هي أزمة المخدرات . واحذروا الخطأ ، فإن هذه الآفة تصيبنا جميعا .

وبصفتنا مجموعة متضامنة من الأمم ، ينبغي أن تكون هذه خطة عملنا . أولا ، يجب علينا ، ببساطة ، أن نوقف الطلب فعلا على هذه المخدرات غير المشروعة . إن الطلب النهم على المخدرات هو الذي يقود إلى إرهاب المخدرات ويشكل واحدا من أشد الأخطار التي تهدد الديمقراطية في أمريكا اللاتينية . والذين يستهلكون الكوكايين هم الذين يساهمون في اغتيال شعبي على يد كارتلات المخدرات الإجرامية . ولا شك في أنه على مسافة قريبة من هذه القاعة ، في أحد الأحياء الراقية لهذه المدينة ، هناك من يتعاطى جرعته المعتادة من الكوكايين في الهدوء المتمدين لغرفة معيشته ، وقد يصدمه هذا الوصف . إلا أنه يعتبر - تماما كما لو كان هو الذي ضغط على الزناد - مغتالا لقضاة كولومبيا ورجال شرطتها الذين دفعوا حياتهم ثمنا لمحاولتهم رفع راية القانون والديمقراطية .

إن كل تكتيك وكل سلاح في الحرب على المخدرات يستهان به عندما يقارن بالحاجة إلى تخفيض الطلب . إن الأرباح غير المشروعة الناتجة عن استهلاك المخدرات أرباح طائلة . واني لواثق من أننا سنهزم المتجرين بالمخدرات في كولومبيا . إلا أنه سيوجد شخص ما في بلد ما في مكان ما سيورد المخدرات طالما ظلت التجارة مربحة بهذه الدرجة . وقد حدث هذا في حالة الماريوانا : عندما أصبحت عملية الاتجار في المخدرات مكلفة للغاية في كولومبيا بسبب التطبيق الحاسم للقانون ، انتقل المتاجرون إلى كاليفورنيا وهاواي وغيرهما من الأماكن . والقانون الوحيد الذي لا يتحداه المتجرون في المخدرات هو قانون العرض والطلب .

ولا يسع أي مجتمع ، مهما بلغ من الثراء ، أن يسمح بتسمم أبنائه وبناته بالكوكايين أو الهروين أو الماريوانا أو غيرها من المخدرات المهلكة . وفي هذا

الصدد ، فإن استراتيجية الرئيس بوش للتحكم في المخدرات على الصعيد الوطني خطوة أولى في الاتجاه السليم . ولابد أن نؤكد أن المخدرات غير المشروعة تلحق الضرر وليست من الأناقة في شيء سواء استهلكت في الحفلات الباهرة التي يقيمها الأغنياء أو في الأحياء الفقيرة . وعلى مستهلكي المخدرات أن يتفهموا انهم ، في هذه الحرب ، ينضمون إلى صفوف العدو ، جنبا إلى جنب مع منتجي المخدرات وبائعيها .

واسمحوا لي أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العظيم لمبادرة رئيسة وزراء بريطانيا العظمى وقيادتها في دعوتها لعقد مؤتمر دولي حول خفض الطلب على المخدرات . وقد شرفتني السيدة شاتشر بدعوتها التي قبلتها ، لمخاطبة المؤتمر في جلسته الافتتاحية في نيسان/ابريل المقبل .

ثانيا ، تعتمد جهودنا الرامية الى تقليل المعروض من الكوكايين أيضا على التعاون الدولي فيما يتعلق بالحد من الاتجار غير المشروع بالمواد الكيميائية الضرورية لتجهيز هذا النوع من المخدرات . والملاحظ بوجه عام أن ثمة اهتماما كبيرا بانتاج المخدرات وتجهيزها ، فقد وجه مثلا اهتمام زائد لزراعة أوراق الكوكا في بلدان مثل بيرو وبوليفيا . وعلى النقيض من ذلك يولى للأسف اهتمام أقل من اللازم لمسألة الحد من توريد المواد الكيميائية التي تستخدم لتصنيع الكوكايين والتي تستورد أساسا من أمريكا الشمالية وأوروبا . فهذه المواد لا تصنع في كولومبيا بل يتم تهريبها الى بلادنا . ويجب أن يحظى بالأولوية القصوى إحكام الرقابة على تصنيع هذه المواد الكيميائية وبيعها ، وكذلك تشديد العقوبات على تهريبها ، لأن انتاج الكوكايين يحتاج الى ما هو أكثر من أوراق الكوكا ، وبدون المواد الكيميائية لا يمكن انتاج المخدرات . لذا فلنمارس الضغط على موردي هذه المواد الكيميائية بنفس القدر الذي نمارسه على الفلاحين الفقراء الذين يقومون بزراعة أوراق الكوكا .

ثالثا ، إن الأسلحة التي يستخدمها تجار المخدرات بهدف تخويف شعبي وقتله لا تصنع في كولومبيا ، بل هي متاحة في أسواق السلاح الدولية حيث تشترى أحدث الأسلحة بكل بساطة وبطريقة شرعية . ومما لا شك فيه أن من يبيعون الأسلحة للإرهابيين وتجار المخدرات يقترفون إثما أكبر مما يقترفه المدمنون الذين يؤدي طلبهم للمخدرات الى تغذية حلقة العنف . وفي العام الماضي قدمت كولومبيا مشروع قرار يدعو الى فرض قيود على بيع الأسلحة ، ولكن من المؤسف أن مشروع القرار هذا لم يحظ بتوافق الآراء في الأمم المتحدة . ولم يعد في وسعنا أن ننتظر بينما تستمر هذه التجارة المهلكة . وينبغي اتخاذ تدابير خاصة لتقليل مبيعات الأسلحة الى تجار المخدرات والإرهابيين وفرض الرقابة عليها . وأناشد كل دول العالم أن توقف هذا الجنون على الفور .

وتشعر حكومتي أيضا بقلق بالغ لما يقوم به المرتزقة الأجانب من تدريب ومساعدة لإرهابيي المخدرات في كولومبيا . ويتعين على المجتمع الدولي أن يشدد إدانته للتعاون الإجرامي بين المرتزقة والإرهابيين وتجار المخدرات . ولم تكتف حكومتي باستنكار وجود المرتزقة الأجانب في أراضينا بل اعتبرنا الأنشطة التي يقومون بها جرائم وأمرنا بإلقاء القبض عليهم . وهذه التطورات الجارية في كولومبيا تجعل من المحتم على هذه الجمعية أن تقر اتفاقية لحظر هذه الأنشطة الإجرامية .

رابعا ، يعد التعاون الدولي عنصرا أساسيا في الجهود الرامية الى وقف عمليات تنظيف الأموال القذرة . فاحتكارات الاتجار بالمخدرات تعتمد على النظام المصرفي الدولي في تحويل الأموال . ويتم استثمار جانب كبير من الأرباح المترتبة على الأنشطة الإجرامية هذه في البلدان الصناعية على شكل حسابات مصرفية وسندات وعقارات وأعمال تجارية مشروعة . وسيكون مفهومنا للعدالة مختلا عندما نحمّل الفلاح الفقير الذي يعول أسرته عن طريق زراعة الكوكا ذنبا أكبر مما نحمّل المصرفي الدولي الفني الذي يحول بصفة غير شرعية ملايين الدولارات المكتسبة من تجارة المخدرات والتي تستخدم في تمويل العمليات الإرهابية ضد الأبرياء . وبوسعنا ، إذا تعاون معنا النظام المصرفي الدولي أن نحرز خلال فترة قصيرة تقدما ملموسا في مكافحة تجار المخدرات .

خامسا ، يتعين علينا جميعا أن نمارس الضغط من أجل التصديق على اتفاقية فيينا بلا إبطاء . فهذه الاتفاقية التي اتسمت المفاوضات بشأنها بصعوبة بالغة واستمرت شهورا طويلة تنص على تدابير محددة على مختلف الأصعدة ابتداء من فرض العقوبات على تعاطي المخدرات وحتى الاستيلاء على السفن في أعالي البحار ومصادرة الممتلكات . وعند عودتي الى كولومبيا سأعرض اتفاقية فيينا على مجلس النواب الكولومبي للنظر فيها ودراستها ، لأن فعالية هذه الاتفاقية تستلزم أن يصادق عليها المجتمع برمته ويقوم بتنفيذها .

بالإضافة الى ذلك ، أود أن أدعو هذه الجمعية الى اعتماد مبادرتين اخريين متعددتي الأطراف هما أولا ، الدعوة الى عقد دورة استثنائية للجمعية العامة تتناول كل الجوانب المتعلقة بمشكلة المخدرات العالمية ، بما في ذلك الاستهلاك والانتاج ، وتنظر هذه الدورة في اتخاذ تدابير عاجلة تشمل المقترحات التي تقدمت بها اليوم . وتكون الخطوة التالية انشاء فريق عمل دولي على مستوى الوزراء للاجتماع دوريا بغية تنسيق ووضع تدابير محددة لمكافحة المخدرات وتقييم التقدم المحرز في هذا المجال ، وربما تكون هذه أفضل الطرق لإحراز تقدم ملموس .

وسادسا ، تعتبر تقوية اقتصاد كولومبيا عنصرا محوريا لاستقرارها السياسي وللحفاظ على مؤسساتها الديمقراطية . وهذا ما يفسر الاهمية الحيوية للتعاون الدولي في إقامة اقتصاد قوي ومستقر . وبالرغم مما تتمتع به تجارة المخدرات من قوة رهيبة تتسبب في زعزعة الاستقرار ، فلم يلن عزم كولومبيا على مكافحة تلك المنظمة الإجرامية الدولية .

ومن المهم أن نلاحظ أن اقتصادنا لا يعتمد على الدخل المتحقق من هذا الاتجار غير المشروع في المخدرات . فالاموال الناتجة عن تلك التجارة تتركز ، في كولومبيا ، في مجال المضاربة بالعقارات وغسيل الاموال . وإسهامها في نمو اقتصادنا إسهام هامشي . إن كولومبيا ليست - ولن تصبح - بلدا يعتمد اقتصاده على المخدرات .

منذ ثلاث سنوات تكلمت في هذه الجمعية العامة عن الحاجة الملحة الى مكافحة الفقر المدقع . ومنذ ذلك الحين ، شرعت حكومة بلدي في تنفيذ برنامج طموح للتغيير الاجتماعي يستهدف تحويل ظروف المعيشة في المناطق التي ظلت مستبعدة بصورة تقليدية من مجال التنمية . ويمكن الآن رؤية النتائج التي تحققت بالفعل في هذا الصدد .

وبالرغم من الموارد الضخمة التي تتطلبها الحرب ضد الإتجار بالمخدرات ، لن نتهاون في سعينا صوب التغيير الاجتماعي والتقدم الاقتصادي . وحتى نتمكن من تحقيق تلك الغاية ، تحتاج كولومبيا الى تعاون دولي ومالي ، إلا أن الأهم من ذلك اعتماد تدابير تجارية تتيح لاقتصادنا الوصول على نطاق أوسع الى أسواق البلدان الصناعية وتكفل أسعارا عادلة لصادراتنا .

والمثال الاول على ذلك هو البن ، مصدر الدخل التقليدي والرئيسي لمزارعي كولومبيا . فقد تعرض الاتفاق الدولي للبن للإنهيار مؤخرا ، ونتيجة لذلك ، تكبدت كولومبيا خسارة تزيد على ٤٠٠ مليون دولار من دخلها في هذا العام . ومن المقدر أن تصل خسارة ٦١ بلدا ناميا الى ٥ بلايين من الدولارات من دخولها في العام المقبل .

إننا نحتاج الى مساعدة الولايات المتحدة وبلدان أخرى من أجل التوقيع مرة أخرى على اتفاق البن بغير إبطاء . فليس بمقدورنا الكلام بشكل مثالي عن إبدال المحاصيل فيما يتعلق بنبات الكوكا في حين نقوم بتخريب المحصول النقدي الرئيسي لمزارعي كولومبيا وأكبر صادرات البلاد . ومن المشجع أن نلاحظ أن الرئيس جورج بوش أعرب مؤخرا عن استعداده للتعاون في سبيل إيجاد حلول للمشاكل التي أدت الى انهيار اتفاق البن . ونحن نتوقع من كل البلدان الاخرى المعنية أن تتفهم خطورة الحالة والحاجة الى بعث أحد أمثلة التعاون الاقتصادي الدولي الاكثر نجاحا .

إن تخاذل سوق السلع الاساسية لا يؤدي إلا الى تفاقم أزمة الديون . فالديون الخارجية عبء ثقيل على أمريكا اللاتينية يعوق نموها الاقتصادي . والامر الاكثر أهمية من ذلك أنه يؤدي الى اشتداد ظروف الفقر التي ينوء بها الملايين من أبناء أمريكا اللاتينية . ولذا يجب علينا أن نعمل معا على إيجاد حلول واقعية وفعالة لهذه المشكلة الحيوية .

وثمة معركة أخرى ذات صلة استرعت اهتمام العالم ويجب أن تكون واحدة من أولى أولوياتنا في التسعينات ، وهي ، بطبيعة الحال ، تدمير مواردنا الطبيعية وتدهور بيئتنا .

وكما قلت مؤخرا في ماناواس ، في اجتماع البلدان الاعضاء في معاهدة الامازون للتعاون ، تتحمل البلدان الصناعية بدين إيكولوجي تجاه البشرية بأسرها . ففي غضون أقل من قرنين لم يقتصر الامر على إزالة معظم الغابات الاصلية في أوروبا وأمريكا الشمالية من الوجود ، بل وجلب الانتاج الصناعي التلوث والامطار الحمضية وتسبب في تدمير طبقة الاوزون . وهذا دين إيكولوجي إزاء الاجيال المقبلة في كل بلدان العالم التي سيكون عليها أن تتعايش مع عواقب الطريقة غير الرشيدة التي تعاملت بها البلدان المتقدمة مع مواردها الطبيعية .

والطريقة التي يمكن بها للامم الغنية أن تسدد هذا الدين هي الإسهام المباشر في البدائل التي يمكن للعالم الثالث أن يتبعها حفاظا على البيئة ، وبخاصة الغابات

الاستوائية المطيرة . فمن المتعين بحث هذه القضايا على أعلى مستوى في كل الحكومات وفي الامم المتحدة . وقد حققنا في كولومبيا تقدما بالفعل في هذا الصدد . إذ جنبت حكومتي بالفعل ما يزيد على ٢٠ مليون هكتارا من الغابات المطيرة والمحتجزات الخاصة بالهنود في منطقة الامازون ، وهي منطقة تزيد مساحتها كثيرا على مساحة العديد من البلدان الاوروبية . فلنتعهد الآن بسداد هذا الدين للأجيال المقبلة .

لو لم تكن مشكلة المخدرات مشكلة ذات أولوية في هذه اللحظة لتكلمت أمام الجمعية اليوم عن حرب أخرى تتمثل في كفاح البلدان النامية من أجل القضاء على الفقر والظلم الاجتماعي ، تلك الاهداف الاساسية التي لا ينبغي أن ندعها تغيب عن أعيننا ، ولكنت قد تكلمت أيضا بالتفصيل عن المشروعات الانمائية الهامة الكثيرة التي نقوم بتنفيذها والتي يعد أكثرها أهمية بالنسبة للمجتمع الدولي الاقتراح الداعي الى بناء جسر بري يربط المحيطين الهادئ والاطلسي عبر أراضي كولومبيا . فالسكك الحديدية والطرق البرية وخطوط أنابيب البترول المزمع انشاؤها في إطار هذا المشروع من شأنها أن توفر صلات حيوية جديدة للنقل العالمي .

إن هذه حقا لحظة تاريخية وستحكم الأجيال المقبلة على الاعمال التي نقوم بها اليوم . وقد ظهر في هذه الحرب التي نخوضها ضد المخدرات أبطال كثيرون من جنسيات عديدة مستعدون لبذل أرواحهم . وكثيرون منهم معروفون جيدا ، ولكن هناك عددا أكبر ظل غير معروف . لقد مات لويس كارلوس غالان لانه جرؤ على الكلام . واغتيل غييرمو كانو ، رئيس تحرير صحيفة "الاسبكتاتور" لانه لم يرض بالصمت . وقتل آلاف الجنود والمواطنين الكولومبيين لالتزامهم بهذا النضال .

هؤلاء الرجال والنساء الشجعان لم يموتو سدى ، ولا بد من أن يقوم مجتمع الأمم برمته باستكمال العمل الذي بدأوه بتضحياتهم حتى نلحق الهزيمة بآفة العقاقير المخدرة .

إن سجل التاريخ الإنساني مليء بحطام الحضارات التي اندثرت . ونحن نواجه الآن تهديدا جديدا على نطاق عالمي ، ولا بد لنا من أن نعمل الآن وقبل فوات الاوان . ونحن ، إذا ما واجهنا خطر المخدرات بشجاعة وتصميم ، سننتصر . فبالالتزام والتعاون الدوليين نستطيع أن نجعل وباء القرن العشرين هذا من المسائل التي عفا عليها الزمن . ويحدوني وطيد الأمل في أن تصبح مسألتي المخدرات والإرهاب في القرن الحادي والعشرين من المسائل التي لا يعرف عنها تلاميذ المدارس شيئا إلا ما يقرأونه عنها في كتب التاريخ ـ تحت باب الأوبئة الكبرى التي استؤصلت شأفتها .

ينبغي ألا نستسلم لغواية الأوهام فيما يتعلق بالأعباء الثقال التي تنتظرنا . فتحقيق النصر يلزمه بعض الوقت . وربما أصدق وينستون تشرتشل عن غير قصد وصف السبيل الذي يتعين أن نسلكه اليوم عندما وقف في مجلس العموم البريطاني قائلا ، في عام ١٩٤٠ : "إن الموت والحزن سيكونان رفيقا رحلتنا ؛ والمشاق ستكون كساؤنا ؛ والصمود والبسالة سيكونان درعنا الوحيدة التي نحتمي بها . لا بد لنا من أن نتحد ، ولا بد لنا ألا يشبط هممنا شيء" .

فلنعلن اليوم أننا سنستخدم العقد الاخير من هذا القرن في دفن آفة المخدرات الدولية . إننا معا يمكننا وينبغي لنا أن ننجح في مسعانا هذا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة أود أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الهام للغاية الذي ألقاه توا .

اصطحب السيد فيرخيليو باركو فارغاس ، رئيس جمهورية كولومبيا الى خارج قاعة الجمعية العامة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد سحلول (السودان) .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كولنز (ايرلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم الى السفير غاربا بخالص تهانئي على انتخابه بالإجماع لمنصب رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة . إن خبرته الطويلة في الامم المتحدة والتزامه القوي بالمنظمة وبدورها المركزي في الشؤون الدولية يمكنانه من ممارسة مهام منصبه على خير وجه . ونحن نتطلع للعمل تحت قيادته السديدة .

كما أود أيضا أن أشيد بسلفه السيد دانتي كابوتو لما أبداه من كفاءة واقتدار في أدائه لمهام منصبه . ولما كانت الانشطة التي يضطلع بها الامين العام دون كلل هي السبب الكامن وراء فعالية الامم المتحدة ، أود أن أؤكد له كامل تعاوننا ودعمنا له في اضطلاعه بمهمته الحيوية .

لقد خاطب وزير خارجية فرنسا الجمعية العامة باسم الدول الاثنتي عشرة الاعضاء في المجموعة الاوروبية . وتؤيد حكومة بلدي تمام التأييد الآراء المتعلقة بالمسائل التي تواجه المجتمع الدولي ، التي وردت في كلمته والتي تشترك فيها جميع الدول الاعضاء في المجموعة .

في مثل هذا الشهر منذ خمسين عاما ، اندلعت الحرب العالمية الثانية في أوروبا كما يذكرنا الامين العام في مقدمة تقريره السنوي . وعندما حل السلم بعد ست سنوات من الحرب بدأ بناء الامم المتحدة ـ كعلامة على الامل الذي بزغ من بين أنقاض الصراع . وكانت هذه هي المحاولة الثانية في هذا القرن لانشاء منظمة لتسوية الصراعات بين الدول ولوضع حد للحروب .

إلا أن الامم المتحدة ، خلافا للمنظمة التي سبقتها ، أي عصبة الامم ، قامت على أساس متين ، وقد نمت وتطورت لأكثر من ٤٠ عاما الآن ، في البداية اقتصرت عضويتها على الدول التي كانت متحالفة خلال تلك الحرب . وكان شاغلها الاساسي ضمان عدم تمكين أي معتد من إشعال الحرب مرة أخرى على نطاق عالمي ، إلا أن شواغلها اتسعت على مر السنين

مع تزايد عدد أعضائها وأصبحت الآن كاملة العالمية تقريبا في عضويتها . وقد عجلت بإنهاء الاستعمار ، وشجعت عملية انتقال العديد من الدول الجديدة الى الحرية والاستقلال . وتتسع شواغلها اليوم لتشمل حقوق الانسان وقضايا التنمية ، والمنازعات والصراعات بين الدول .

إن عالمنا - عالم الدول القومية - في حاجة ماسة الى هذه المنظمة العالمية . وقد أصبحنا مدركين إدراكا متزايدا للشواغل التي تؤرق العالم والتي تتجاوز بكثير حدود الدول فرادى وتؤثر على مستقبل الجنس البشري كله . ولا يزال يتعين علينا أن نعمل على حسم الصراعات ووضع نهاية لسباق التسلح والنهوض بحقوق الانسان والتنمية . غير أننا ، بالاضافة الى ذلك ، أصبحنا الآن ندرك ضرورة وجود جدول أعمال جديد هام . فهناك مسائل تتصل ببيئتنا الانسانية الهشة على هذا الكوكب وصونها لا سبيل الى معالجتها إلا على صعيد عالمي . لهذا نحن بحاجة الى وجود منظمة عالمية ونهج تعاوني ومسؤولية يتشاطرها الجميع . ومن الاهمية بمكان أن يكون هذا الجهد عالمي النطاق غير أنه من الامور الاكثر صعوبة كذلك التوصل الى اتفاق داخل منظمة عالمية يتعين التوفيق بين العديد من المصالح المتباينة فيها . وهذا هو التحدي الجديد الذي نواجهه .

وبوسعنا ، في مجال السعي لمواجهة هذا التحدي ، أن نعتمد على وجود مناخ جديد محسّن من العلاقات الدولية . إن آمالنا تتعاظم الآن أكثر من أي وقت مضى منذ إنشاء الامم المتحدة ، ونحن نخرج من ظلمات الحرب الباردة . ويعد الاجتماع الذي عقد مؤخرا بين وزيري خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي دليلا مشجعا على أن هذين البلدين الهامين للغاية ما زالا يقيمان علاقة مبنية على أساس من الثقة وهي علاقة ذات أهمية للعالم أجمع ، وربما لأوروبا بوجه خاص .

إن التغيرات الداخلية بعيدة المدى في بلدان عديدة من أوروبا الشرقية ، ولا سيما الاتحاد السوفياتي وبولندا وهنغاريا ، قد لعبت دورا هاما في تحسين مناخ العلاقات بين الشرق والغرب . ومن أهم تلك التغيرات التصميم الواضح على ضمان احترام حقوق الإنسان . لكن من المؤسف ، أن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان لم يصبح بعد القاعدة السائدة في جميع أرجاء أوروبا الشرقية . فعلى سبيل المثال ، تؤثر انتهاكات حقوق الإنسان على قطاعات كبيرة من سكان رومانيا ، كما أدت بعدد كبير من الاقلية العرقية التركية الى الفرار من بلغاريا .

إن عملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا قد آتت ثمارها بالفعل وقد عادت بالنفع على أوروبا ، ولا بد أن يكون لها دور أساسي في أي بحث للحالة في أوروبا ككل . وسنواصل حث جميع الاطراف على أن ترقى الى مستوى الالتزامات التي تعهدت بها بحرية .

بيد أن العلاقات بين الشرق والغرب لا تغطي إلا قطاعا واحدا من شواغل المجتمع العالمي . وتركيزنا على هذه المسائل ، وإن كان مفهوما ، ينبغي ألا يؤدي بنا الى تجاهل الشواغل المشروعة لبقية العالم أو اهمالها . ولا يجب أن يكون هناك شك في أن هذه الشواغل أيضا ستحظى باهتمامنا . لذلك ، هناك حاجة الى توسيع نطاق اهتمامنا بحيث يمكن لجميع الامم أن تبدأ في الاستفادة من رياح التغير السياسي . والامم المتحدة في موقع ملائم للغاية للمساعدة في تلك العملية .

إن الاخطار التي تتهدد بقاء الحياة ذاتها على كوكبنا هي التحديات العالمية الشاملة المباشرة للغاية . وهي تتطلب التزاما وتصميما دوليين جديدين . إن كبح

جماح سباق التسلح وعكس مساره وتلافي الخطر الذي يتهدد البيئة العالمية تعد تحديات لا تضاهيها في أهميتها أية تحديات أخرى .

لا يزال سباق التسلح مستمرا . فبالرغم من بعض التحسنات المتواضعة ، لا تزال هناك موارد مالية هائلة تنفق بل وتبدد سعيا وراء تحقيق المزيد من التطور والتفوق . ولا يمكن لحماسنا للتقدم الذي يحرز حاليا في المحادثات الخاصة بتخفيض الأسلحة أن يطمس تلك الحقيقة الأساسية أو يخفف من حدة قلقنا .

فالظاهر أنه ما من شيء يمكن أن يضع حدا لسباق التسلح إلا أوسع أشكال التصفية المتعمدة للأسلحة والقوات المسلحة . والى أن يتحقق ذلك ، ستظل عرضة للأخطار التي تفرضها تلك الأسلحة . وبطبيعة الحال تظل نوايا الدولتين العظميين المعلنة لتخفيض أسلحتهما النووية الاستراتيجية بمقدار النصف والتقدم الذي أحرز في فيينا صوب نزع السلاح التقليدي مشار تشجيع كبير لنا . ولابد من التعجيل بالتقدم في تلك المفاوضات .

بيد أن هناك خطرا يتمثل في امكانية أن يُعوض تخفيض أعداد الأسلحة باعتماد أسلحة جديدة أكثر تطورا بل أشد فتكا وزعزعة للاستقرار من تلك المكدسة في الترسانات حاليا . وستكون هذه - إذا حدثت - مهزلة بالنسبة لعملية نزع السلاح لا ينبغي أن تحدث .

كما نشعر بالقلق إزاء عدم التمكن حتى الآن من الاتفاق على معاهدة لغرض حظر شامل على التجارب النووية . ونرحب بالاتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على إحراز تقدم صوب المصادقة على اتفاقات أقصر مدى ، وعلى التفاوض بشأن فرض المزيد من القيود . ونحن نحثهما على المضي صوب الحظر الشامل . فهذا أمر هام ، لا سيما ونحن نقترب من المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي سيعقد عام ١٩٩٠ .

إن المبادرات التي أعلنتها من فوق هذا المنبر الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في أوائل الاسبوع تفتح الطريق أمام امكانية إحراز تقدم كبير في تخليص

العالم من الاسلحة الكيميائية . ونحن نتطلع الى إبرام اتفاق مبكر متعدد الاطراف بشأن القضاء الكامل على أسلحة التدمير هذه . ولا بد أن يشهد المجتمع العالمي امكانية حقيقية لوضع حد لهذه الآفة ونحن نطالب ببذل جهد جاد صوب تحقيق ذلك الهدف .

ثمة أخطار أخرى غير تلك التي يفرضها سباق التسلح والصراح المسلح قد تعاظمت بطريقة مستكنّة أكثر خبثا . فالضرر الذي لحق ببيئتنا بات يشكل خطرا يتهدد الكوكب برمته .

إن أنشطتنا تعرّض الغلاف الجوي المحيط بالأرض ذاته للخطر . فالموارد الواهبة للحياة تتعرض لخطر الاضمحلال والتصحر وتدمير الاحراج المدارية . كما أن أنهارنا وبحيراتنا وبحارنا تسمم بالنفط والكيميائيات والفضلات النووية طويلة البقاء . ويضيف التلوث الناجم عن منشآت الاسلحة النووية والخطر الناجم عن الحوادث التي تقع لسفن تعمل بالطاقة النووية ومسلحة تسليحا نوويا بعدا جديدا الى هذا الخطر . وتشعر حكومة بلادي بالقلق بصفة خاصة حيال امكانية الخطر الذي تمثله الفواصات النووية .

فذلك خطر يتصف بحدة خاصة في الممر المائي للبحر الايرلندي ، حيث تعبر أعداد كثيفة من الفواصات التابعة لامم عديدة . وقد وقعت بالفعل حوادث كثيرة ألحقت الضرر بسفن صيد الأسماك من جراء مرور الفواصات التي تعبر تحت المياه . صحيح أن هذه مياه دولية ومن حق تلك السفن - بموجب القانون الدولي الحالي - أن تمر فيها بحرية لكن نظرا لأن آثار تشرنوبل ما زالت ملموسة في أوروبا وذكراه لا تزال حية في عقولنا ، فلا يحتاج الامر إلا لقليل من التخيل كيما نتصور العواقب الفاجعة التي يمكن أن تتعرض لها البلدان المجاورة مثل بلادي ، إذا ما وقع لاحد هذه المفاعلات النووية الغائصة في الماء حادث حقيقي خطير في مضايق مائية ضيقة كهذه .

في مواجهة مثل هذه الاخطار الجسيمة ، لا يكفي في رأيٍ أن نسهم فقط بحقوق العبور التي نص عليها في حقبة زمنية سابقة . وهناك حاجة - بل حاجة حيوية - الى شعور جديد بالمسؤولية الدولية من جانب البلدان التي تقوم بتشغيل هذه السفن إزاء الاخطار التي لم تكن في نطاق التصور في العصور السابقة .

إننا نحمل أمانة هذا الكوكب لا لانفسنا وللأجيال المقبلة فحسب ، بل ولكل الاحياء الاخرى جميعا . إن السلامة على الارض تعتمد على توان هش . ونحن لا نعرف عواقب الإخلال بهذا التوازن وإذا ما أخللنا به فسيكون في هذا خطر على أنفسنا . إن صون صحة الكوكب يتطلب تعاونا عالميا شاملا ، وعلينا جميعا أن ننهض بالاستخدام الرشيد غير الملوث لموارد الأرض المحدودة بل ونطوره . كما يتعين علينا أن نشجع على تغذية التراث الطبيعي الذي أُنعم علينا به .

يقتضي الامر إجراء مناقشة جادة واتخاذ قرارات جدية . والامم المتحدة خير من يحرك حكومات العالم صوب ذلك . وقد تم التخطيط لعقد عدة مؤتمرات دولية هامة بشأن البيئة ، منها مؤتمر لندن المزمع عقده في العام المقبل للدول الاطراف في بروتوكول مونتريال ، مما يتيح فرصة لاتخاذ تدابير أكثر صرامة لحماية طبقة الاوزون . وتقع على عاتق المجموعة الاوروبية مسؤولية محددة في ذلك المجال وستبذل ايرلندا ، التي ستتولى رئاسة المجموعة إبان تلك الفترة ، قصارى جهدها للنهوض بتحقيق تقدم ملحوظ في ذلك السبيل .

بالرغم من تعاظم روح السلم وتخفيف حدة التوتر الدولي بين الشرق والغرب لا يزال عدم الاستقرار والاضطراب يؤثران على الحياة اليومية لكثرة من البشر تسكت ، فيما يخصها ، أصوات مدافع الحرب أبدا ، وما زالت الصراعات والتوترات مستمرة في مناطق عديدة ، ترافقها معاناة إنسانية واسعة النطاق ودمار اقتصادي كبير .

ولقد سبق لرئاسة المجموعة الاوروبية أن تكلمت أمام الجمعية بشأن دعم المجموعة للاجراءات التي نأمل أن تؤدي الى حسم الصراعات في عدد من البلدان والمناطق ، بما في ذلك أفغانستان وكمبوديا وأمريكا الوسطى . وتتشاطر ايرلندا القلق الذي أعربت عنه الرئاسة ، كما تنضم الى الدول الاثنتي عشرة في تصميمها على الاضطلاع بدور بناء في المساعدة على حل هذه المشاكل الرهيبة .

أود أن أضيف بعض الافكار الى منطقتين من مناطق الصراع تشكلان وصمة لضميرنا وإحساسنا بالعدالة وأعني بهما الصراع العربي الاسرائيلي ونظام الفصل العنصري اللاإنساني .

لقد دفع الشعب الفلسطيني ، ولاسيما الشبيبة ، في غزة والضفة الغربية ، ثمنا باهظا لمقاومة الاحتلال . وتثير استياؤنا الأساليب المستخدمة في محاولة قمع الاضطرابات بالقوة . إن سياسة القمع ليست مجحفة فقط بل إنها لا تجدي فتيلا . فما من شيء يمكن أن يضع حدا لهذه المشاكل العميقة الجذور سوى الحل السياسي وحده .

إننا نرحب بالتطور المطرد لموقف منظمة التحرير الفلسطينية صوب ايجاد تسوية سياسية للمشكلة العربية الاسرائيلية كما نرحب أيضا بقوة الدفع الجديدة التي أعطتها لعملية السلم .

إن التسوية الشاملة للصراع يجب أن تكفل الأمن لجميع الدول في المنطقة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني . وعلى هذا الشعب أن يقرر في إطار تسوية سلمية متفاوض عليها ، الكيفية التي يود أن يمارس بها حقه في تقرير المصير . وسنساهم ما أمكننا خلال الأشهر المقبلة في الجهود التي تبذلها الدول الاثنتي عشرة للنهوض بتسوية شاملة .

ويحدونا الأمل في أن تتحول الدولة الفلسطينية المستقلة ، التي أعلن عنها انفراديا في العام الماضي ، الى واقع ملموس ، يقرها مؤتمر سلام دولي يعقد تحت اشراف الأمم المتحدة . إن جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية التي اعترفنا بدورها في تمثيل الشعب الفلسطيني ، يجب أن تشترك اشتراكا مباشرا في ذلك المؤتمر .

لقد روعنا جميعا الدمار الذي أنزلته سنوات الصراع العديدة بلبنان . ونحن نرحب بالجهود التي يبذلها حاليا ثلاثة من رؤساء الدول الأعضاء في الجامعة العربية ، إذ تشير الدلائل الى أن هناك تسوية في المدى القريب تكفل سيادة لبنان ووحدته وسلامة أراضيه ، وتحقق الاصلاحات السياسية الهامة وكذلك انسحاب جميع القوات غير اللبنانية - فيما عدا بطبيعة الحال قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان .

إن استمرار خطف الرهائن واحتجازهم أمر يثير الاستياء البالغ . فقد أصيب العديد من الأسر ؛ وبلادي لم تسلم من ذلك . فهناك ايرلندي بين الرهائن المحتجزين هو برايان كينان الذي كان مدرِّسا في بيروت . وليس لأحد الحق في أن يحتجز الأبرياء رهائن ؛ ولا الحق في أن ينزل هذه المعاناة الشديدة بأناس لا صلة لهم بالقضايا التي يُزعم الدفاع عنها ولا كانوا سببا فيها . فإلى أولئك الذين يحتجزون هذه الرهائن ؛ والى أولئك الذين يمكنهم التأثير عليهم ، أُوجِّه نداء صريحا : "اطلقوا سراح الرهائن الآن" .

في جنوب افريقيا ما زال القمع المخزي ضد السكان السود مستمرا بلا هوادة . وما زال الحظر المفروض على المنظمات السياسية السوداء والحركات النقابية السوداء قائما . وما زال احتجاز نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين مستمرا بالرغم من النداءات العديدة من أجل الافراج عنهم . وقد اعتقل العديد من ممثلي الحركة الديمقراطية الشعبية مؤخرا وما زالوا رهن الاحتجاز .

في الانتخابات التي أجريت مؤخرا حرم السود من سكان جنوب افريقيا مرة أخرى من الإدلاء بصوتهم في الهياكل السياسية لبلادهم . والانتخابات تجسيد لهذا التمييز ،

ولذلك فمن الصعوبة بمكان أن نعتبر هذه الانتخابات مقدمة للتخلي عن الفصل العنصري . مع ذلك لن يفي بالغرض أي شيء أقل من التخلي عنه . ونحن نلاحظ ما تبديه حكومة جنوب افريقيا الآن بإعلانها أنها تدرك أن هناك حاجة الى الاصلاح . إن اجراء تغيير حقيقي مجد في جنوب افريقيا كان يجب أن يتم منذ أمد بعيد . ويجب على حكومة جنوب افريقيا ألا تماطل بعد الآن في إلغاء الفصل العنصري وفي العمل مع جميع أفراد الشعب في جنوب افريقيا لبناء مجتمع يقوم على المساواة والعدالة .

في ناميبيا بدأت عملية الاستقلال ، التي تأخرت طويلا ، تحت اشراف الامم المتحدة . ويشرف ايرلندا أن تشترك في هذه العملية عن طريق اشتراك موظفيها الايرلنديين في فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال . وأغتنم هذه الفرصة لأؤكد من جديد تأييدنا للامين العام وممثله الخاص للاضطلاع بدوريهما . وتتمثل الخطوة التالية في إجراء انتخابات ، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، يجب أن يكون الشعب الناميبي فيها حرا في ممارسة ارادته السياسية دون ترهيب أو تخويف . إن المبادرات الاخيرة من أجل تحقيق السلم الوطني في أنغولا بعثت في نفوسنا الاطمئنان ، ونرحب أيضا بالبوادر التي تشير الى التحرك نحو تسوية تقوم على أساس التفاوض في موزامبيق . وثمة فرصة متاحة في العام المقبل لحدوث تحسن عام في الحالة في الجنوب الافريقي ، ولابد من اغتنامها .

نحن نؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يمكن تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية إلا عن طريق تعميق وتعزيز الروابط بين الكوريتين التي يعترف بكونها هشة . ومن قبيل المفارقة أن تكون شبه الجزيرة الكورية في عام ١٩٨٩ غير ممثلة في الامم المتحدة ، ونأمل تصحيح هذه الحالة الشاذة عن قريب .

يحتل احترام حقوق الانسان مكانا أساسيا في أي دراسة عن حالة العالم . فلا يمكن استبعاده أو التستر عليه بعد الآن وراء الحدود الوطنية ، إذ أصبحت حقوق الإنسان الآن جانبا ثابتا ومشروعا في العلاقات الدولية . وترحب حكومتي بهذا التطور .

ومع هذا ، فمن الجلي أن هناك حكومات تمارس انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان . وسلوكها هذا يمثل إهانة لكرامة الإنسان ، التي هي من صفاته الاساسية ، ولضمير الإنسانية .

سبق أن أعرب رئيس المجموعة الاوروبية عن قلقنا بشأن احترام واستعادة حقوق الإنسان في عدد من البلدان . ونود أن نؤكد أن إيرلندا قد شعرت بالحزن العميق إزاء الاحداث التي وقعت في الصين منذ شهر حزيران/يونيه . لقد ترك القمع العنيف للمظاهرات السلمية وسلسلة الاعتقالات والإعدامات التي أعقبت ذلك ، جروحا عميقة لا تمحى .

تابع الرأي العام الإيرلندي الخطر المتجدد الذي يحيق بحقوق الإنسان في بعض بلدان أمريكا الوسطى . ولا بد من اتخاذ اجراءات فعالة من جانب الحكومات المعنية لوضع حد للانتهاكات ، وتقديم المسؤولين عن ذلك للمحاكمة وإقامة الهياكل السياسية الملائمة التي تجعل من تلك الانتهاكات أمورا انقضى عهدها .

ازداد تعزيز دور الامم المتحدة في صون السلم كثيرا في العامين الماضيين . وتفخر ايرلندا بأنها لعبت دورا كاملا في هذه الجهود . وقد برهنت أفغانستان ، وإيران والعراق ، وناميبيا على الدور الاساسي الذي يمكن أن تلعبه الامم المتحدة ، الامم المتحدة وحدها في حسم الصراعات الإقليمية .

مع ذلك اسمحوا لي أن أتأمل للحظة واحدة في ما أسميه مشاكل النجاح .

إن إيفاد قوات حفظ السلام ينبغي اعتباره الخطوة الاولى فقط في حسم الصراع . فهو ليس غاية في حد ذاته . وبدون إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتوصل الى تسوية يبقى دائما خطر كبير يتمثل في أن دور الامم المتحدة في حفظ السلم قد يضعف على نحو خطير .

إن وظيفة حفظ السلم ، بشكلها الحالي أو إذا تطورت أكثر من ذلك ، تقتضي وجود التزام مالي ثابت من جانب جميع الدول الاعضاء . ومن الاهمية الحيوية بمكان ، ومن وجهة نظر المصداقية السياسية ، أن يقوم تمويل حفظ السلم على أساس سليم .

تتحمل أطراف الصراعات الإقليمية مسؤوليات واضحة لا تنتهي بمجرد وزع قوات الامم المتحدة لحفظ السلم . فدور الامم المتحدة في حفظ السلم لا يستهدف الحلول محل التزامات حفظ السلم التي أخذتها تلك الاطراف على عاتقها ، وإنما تيسيرها .

وإذا كان الالتزام بتجاوز مرحلة وقف الاعمال القتالية مقبول ، فينبغي لنا ، نحن أعضاء الامم المتحدة ، أن نكون مستعدين لإناطة المزيد من المسؤوليات بمنظمتنا . وآمل أن نرى دور الامم المتحدة يزداد تطورا في اتجاه تعزيز السلم عن طريق تهيئة الظروف التي يمكن أن تنمو الديمقراطية في ظلها وتزدهر .

وهناك مجال لزيادة اشتراك الامم المتحدة وزيادة الاستفادة من خبراتها في رصد الانتخابات . والمنظمة في حقيقة الامر ، كما بيَّن الامين العام ، مدعوة بصورة متزايدة للقيام بهذا . وعما قريب ، وتحت إشراف الامم المتحدة ، سينتخب شعب ناميبيا حكومته المستقلة الاولى . وهناك انتخابات أو استفتاءات أخرى يقترح أو يمكن إجراؤها في عدة مناطق أخرى يحيق بها التوتر . وقد بدأ الموقف تجاه الانتخابات يتغير أيضا في أجزاء كثيرة من العالم لم تكن القاعدة السائدة فيها في الماضي انتخاب الحكومات بطريقة ديمقراطية .

ينبغي لنا النظر بتأن في إمكانيات زيادة مشاركة الامم المتحدة في هذه العملية . فقد يكون هناك أيضا دور تلعبه الامم المتحدة في الاضطلاع بالمهام ذات الصلة بتعزيز الديمقراطية ، ربما عن طريق النهوض بالمعايير الدولية للانتخابات الحرة النزيهة .

ولا يمكننا أن ننجح في تحقيق رفاهة هذا الكوكب إذا تجاهلنا رفاهة أولئك الذين حرموا من ثمارها بسبب التخلف . وعلينا أن نتحرك لسد الهوة السحيقة بين البلدان الغنية والفقيرة ، وبين البلدان المتقدمة والنامية . كانت الثمانينات في حالات عديدة ، عقد التنمية الضائع . وكانت مشكلة الديون تبدو أكثر جسامة بين المشاكل التي تواجه البلدان النامية . وفي الكثير من الحالات ، تكون البلدان التي تتحمل أعظم أعباء الدين هي أقلها قدرة على ذلك . إن حسم مشاكل الديون التي تحيق ببلدان العالم الثالث يستدعي إيلاء الاهتمام المستمر والعاجل من جانب الدائنين والمدينين على السواء . ونحن نرحب بالقبول الواسع النطاق بضرورة تخفيف عبء الدين .

لقد ازداد اتساع الهوة التي تعزل بلدان العالم الثالث الاقل نموا . وأصبحت مشاكل البلدان الاقل نموا الواقعة جنوبي الصحراء تبعث على الجزع بوجه خاص . لذلك يتعين على المجتمع الدولي أن ينظر في اتخاذ إجراءات أكثر فعالية وملاءمة لتقديم مساعدته وتخفيف الازمة المتعاظمة التي تواجهها تلك البلدان .

ولن تحل مشاكل البلدان النامية بين يوم وليلة . ولن يتم ذلك إلا إذا بذلت هذه البلدان جهودا متصلة بتأييد من المجتمع الدولي . ولا يجوز لنا في البلدان الأكثر تقدما أن نتصور أننا بمنأى عن المشاكل الناجمة عن التخلف . فإذا اضطرت البلدان النامية ، تحت ضغط الحاجة الشديدة لتوفير الغذاء أو لسداد الديون ، الى انتهاج سبل غير سلمية بيئيا فسوف نعاني جميعنا من ذلك . فالضرر الذي يصيب البيئة في أي مكان من العالم يؤثر على الجميع . وسيكون من المؤسف للغاية أن تكرر البلدان النامية نفس الأخطاء التي وقع فيها العالم المتقدم ولن نستطيع أن نتجنب هذه النتائج البيئية إلا إذا عالجنا مشكلة التخلف بعزم وإصرار .

وتستطيع منظومة الأمم المتحدة أن تقوم بدور هام في تعزيز التقدم الاقتصادي في البلدان النامية وتقوية التعاون الاقتصادي لمصلحة الجميع . ويجرى الإعداد حاليا لعقد عدة مؤتمرات هامة مكرسة للتنمية ، من بينها دورة استثنائية للجمعية العامة . ويجرى الآن إعداد الاستراتيجية الانمائية الدولية الرابعة . وستتاح الفرصة في هذه العملية للبلدان المتقدمة والبلدان النامية معا لتكريس جهودهما مجددا للتعاون الحاسم والفعال للوصول الى حلول دائمة لمشاكل العالم النامي . وينبغي أن نعمل معا لتكون التسعينيات عقدا للتنمية الحقيقية .

ولن تكتمل أية مناقشة للقضايا العالمية بدون الإشارة الى البحار التي تشغل الجانب الأكبر من سطح الكرة الأرضية . وقد كانت اتفاقية قانون البحار نقطة تحول في تاريخ التقنين والتعاون الدولي لا يجوز أن نسمح بالتراجع عنها . وما زال قبولها على النطاق العالمي بعيد المنال لأن بعض العناصر المتعلقة بنظام قاع البحار لم تلق قبولا عاما بعد . غير أننا نعتقد أن المناخ في الوقت الحاضر يفتح الطريق الى الحوار بين جميع الدول بغية الوصول الى اتفاقية تكون مقبولة عالميا . ونأمل أن يشارك في هذه العملية أكبر عدد ممكن من البلدان .

وعلى امتداد عشرين عاما ، منذ آب/أغسطس ١٩٦٩ عندما وجهت حكومة ايرلندا نداء عاجلا للأمم المتحدة لتتدخل من أجل وقف تيار العنف الذي كان يهدد باجتياح ايرلندا

الشمالية - تقدم وزراء خارجية ايرلندا المتعاقبون بتقارير سنوية الى الجمعية العامة عن التطورات الجارية في ذلك الجزء المضطرب من جزيرتنا . والآن ، وبعد عشرين عاما ، ما زالت الحالة في ايرلندا الشمالية مصدر قلق شديد لحكومتي ، ويجدر أن يوجه المجتمع الدولي انتباهه إليها .

إن الصراع الدائر في ايرلندا الشمالية هو في المقام الأول مأساة إنسانية . ولا يجوز أن ننسى في أي وقت الخسائر والاضرار والاحزان التي تكمن وراء احصاءات القتلى والمصابين . وقد شعرنا بذلك في الاسبوع الماضي بشدة نتيجة لقتل عشرة من الشباب من رجال الجيش البريطاني في جنوب انجلترا في عملية مجنونة . وتدين الحكومتان والشعبان في ايرلندا وبريطانيا هذه الفظائع كما يدينها الرأي العام العالمي .

ولكن تعاطفنا الإنساني مع ضحايا العنف ، مهما بلغ من عمقه وإخلاصه ، وإدانتنا لمرتكبي تلك الجرائم لا يكفيان . فنحن بوصفنا ممثلين للشعب مسؤولون عن العمل بصورة إيجابية وبسعة أفق للوصول الى حلول سياسية للمشاكل السياسية التي تنجم عنها هذه الاحداث .

وتكمن في صميم الحالة في ايرلندا الشمالية بعض العناصر التي تؤثر في عدد من الصراعات في أماكن أخرى من العالم . فالمجتمع هناك منقسم نتيجة لتفسيرات مختلفة للتاريخ ، واختلاف الشعور بالهوية ، واختلاف التطلعات الى المستقبل . ونظرا لما تتسم به هذه النزاعات من تعقيد ، فإنها لا يمكن أن تحل حلولا بسيطة . فليست هناك صيغة ميسورة للتوفيق بين الذكريات والتطلعات . ولكن يمكن اتخاذ خطوة أولى صغيرة بالسعي الى تحديد العناصر التي لا غنى عنها في أي حل دائم .

والشرط الاساسي للتقدم هو المساواة . وقد لا يكون توافرها ضمانا لحل المشكلة ، ولكن غيابها يعني بالتأكيد أننا لن نصل الى تسوية . فعلى أساس المساواة فقط يمكن إجراء حوار بعقل مفتوح يفضي الى المصالحة .

فالثقة في الإنصاف والمساواة في ظل النظام من الأمور الأساسية لأي مجتمع سليم . وكان الافتقار التام لتلك الثقة من جانب الأقلية الوطنية في ايرلندا الشمالية هو الخلفية التي وقعت في ظلها أحداث خريف ١٩٦٩ المحزنة . وقد تم خلال السنوات العشرين الماضية الاستجابة لكثير من المطالب المدنية الأساسية التي قدمت في ذلك الوقت . كما أجيب المزيد منها منذ توقيع الاتفاق البريطاني الايرلندي في عام ١٩٨٥ والذي كان من أهدافه الأساسية توفير المساواة في المعاملة للجميع .

وفي العام الماضي مثلا ، أصبح من التشريعات النافذة القانون الخاص بالتوظيف المنصف لأبناء ايرلندا الشمالية ، ونحن نتطلع الى تنفيذ هذا القانون بصورة فعالة . غير أن التحرك على الجبهة الاقتصادية يجب أن يستمر ، والمساواة في توزيع الموارد الاقتصادية يجب أن تتدعم . وإذا كان من الصعب التخلي عن تركة التمييز الاقتصادي ، فإن العزم الصادق من جانب جميع من يعنيهم الأمر يجعل ذلك ممكنا .

والى جانب المساواة الاقتصادية يجب أن تكون هناك ثقة من جانب المجتمع بأسره في عدالة جميع أجهزة الحكومة ومن بينها القضاء وقوات الأمن . وإذا لم تتوافر تلك الثقة فلا مفر من أن تضعف السلطة المعنوية والسياسية .

وقد أشارت حكومتي مرارا وتكرارا الى ضرورة أن تعمل قوات الأمن في ايرلندا الشمالية على كسب ثقة الوطنيين . وقد ركزنا في العام الماضي على ضرورة توجيه اهتمام خاص لمسألة قيام بعض العناصر في قوات الأمن بمضايقة الوطنيين . وأعربنا عن قلقنا الشديد لاشتراك بعض أعضاء قوات الأمن في جرائم خطيرة منها القتل ، وما ظهر في الأسابيع الأخيرة من شواهد على التواطؤ بين قوات الأمن وبعض الجماعات شبه العسكرية . كما احتججنا خلال العام الماضي على القرارات التي اتخذت بالسماح للجنود بالعودة الى الخدمة بعد أن ثبتت إدانتهم بأخطر الجرائم في ايرلندا الشمالية . وقد أثرنا هذه المسائل مع الحكومة البريطانية في المؤتمر البريطاني الايرلندي المعقود بين الحكومتين . وفي اعتقادنا أن إصلاح الضرر الذي ترتب على هذه التطورات الأخيرة لن يمكن إزالته إلا بموقف عاجل وفعال .

وعلى الرغم من هذه النكسات لابد أن نواصل العمل للتقدم في المجال السياسي . وفي اعتقادي أن الاتفاق البريطاني الايرلندي والذي تعزز في الآونة الاخيرة باستعراض أدائه ، له دور حاسم في هذا الصدد . ولكن يجب على الحكومتين أن تعملا باستمرار لتطوير وزيادة فاعلية الاتفاق باعتباره إطارا للاصلاح والتعاون والتقدم السياسي . كما أن الخلافات التي ستظهر حتما من وقت لآخر بين لندن ودبلن في تنفيذ الاتفاق يجب أن تعالج بحزم وأن تسوى ، وأن تبدي الحكومتان معا التزاما راسخا بالعمل على تطوير الاتفاق في جميع الأوقات .

ولم يحدث من قبل أن كانت هناك حاجة ماسة الى التفكير القائم على الابتكار وسعة الأفق بشأن ايرلندا الشمالية وفي داخلها كما هو اليوم . ولم يسبق أن كانت الحاجة ماسة الى ترجمة هذا التفكير الى خطوات عملية كما هي الآن . وهناك في هذا الصدد مسؤوليات على كل من الحكومتين البريطانية والايرلندية وكذلك على الطائفتين في ايرلندا الشمالية . ومن جانبنا فإننا نحرص على إدراك ذلك المزيج من العواطف والمصالح والولاءات التي يستمد الاتجاه الى الوحدة منها طبيعته وقوته . وينبغي لنا ألا ننسى في أي وقت مخاوف أنصار هذا الاتجاه . يجب أن نكفل ألا يتصور أحد أن صداقتنا هي تهديد لهم ، وألا يقال إن اهتمامنا الحقيقي هو تعبير عن مصلحة جانب واحد .

لقد أوضح رئيس وزراء ايرلندا السيد شارل هوي مرارا أن الحكومة الايرلندية تريد أن تجري حوارا جديدا مع دعاة الوحدة . وبابنا مفتوح ونحن على استعداد للقاء زملائنا الوحدويين باحترام متبادل وبالصداقة . ونحن نقول للزعماء الوحدويين بلا مواربة أنهم لن يخسروا شيئا - لا احترامهم ولا أي ميزة سياسية ولا كرامة موقفهم - إذا التقوا بنا لمناقشة كيف يمكن أن نتقاسم هذه الجزيرة . وستكون النتيجة التي تتحقق من وراء ذلك لصالح جميع سكان ايرلندا الشمالية الذين يتطلعون لمن يقودهم للخروج من المأزق السياسي الحالي .

وسوف نواجه الفترة المقبلة بنفس الالتزام الثابت بحل مشاكل ايرلندا الشمالية الذي ميز توجهنا الى هذه المنظمة منذ عشرين عاما . وقد قال وزير خارجية ايرلندا في ذلك الحين :

"إن الاختلاف في النظرة السياسية أو العقيدة الدينية لا يجب أن يفرق الشعوب ... أما الحواجز الحقيقية فهي التي تنشأ عن الخوف والشك وانعدام التسامح" .

وإني أكرر اليوم نفس المشاعر وهي لا تنطبق على ايرلندا الشمالية وحدها بل تنطبق على حالات كثيرة في أنحاء العالم . وإذا أدت أقوالنا في هذه المناقشة السنوية في الجمعية العامة شيئا لزيادة التفاهم والمساعدة في إزالة بعض تلك الحواجز فإنها تكون قد أدت الغرض منها .

لقد أثبتت الامم المتحدة قيمتها كمحفل ينبغي أن تحل فيه جميع المسائل ذات الاهتمام الدولي . إن الفرصة متاحة لاحراز المزيد من التقدم في وضع العديد من مبادئ الميثاق التي لم تحظ بالتزام كامل حتى الآن موضع التنفيذ .

ونلاحظ بامتنان أن العديد من التوترات والتناحرات التي أحاقت بادارة العلاقات الدولية على مر السنين قد انقضى عهدها الآن . ولهذا فإننا نواجه فرصة فريدة . نحن نعلم أن تراث الاجيال المقبلة يتعرض للخطر وإنه لابد من اتخاذ اجراء سريع لحماية بيئتنا . ونعلم ان سباق التسلح إذا أطلق له العنان لا يعزز أمننا بل ينتقص منه . ونعلم أن الاعتداء على حقوق الانسان وكرامة الفرد في أي بلد هو اعتداء علينا جميعا . ونعلم انه لا يمكن لنا الوقوف موقف المتفرج بلا مبالاة في الوقت الذي تستمر وتتأزم فيه الصراعات والتوترات الاقليمية . ونعلم أن مشاكل الفقراء والمتخلفين لن تحل من تلقاء نفسها دون دعم جديد موجه بشكل أفضل .

يجب أن نبدأ التحرك للاقتراب من عالم أكثر عدلا ، وأمنا ، وانصافا ونظافة ولدينا الآن فرصة حقيقية للعمل من أجل التقدم نحو هذه الاهداف من خلال المنظمة .

السيد آل خليفة (البحرين) : السيد الرئيس ، يسعدني بداية أن أهنئكم على انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ، متمنيا لكم التوفيق في ادارة أعمالها . كما أود أن أعرب عن خالص الشكر لسعادة دانتي كابوتو رئيس الدورة السابقة الذي أدار أعمالها بفعالية تستحق التقدير .

ولا يفوتني هنا أن أشير الى التقرير السنوي للامين العام عن أعمال المنظمة ، فهو سجل حافل بالقضايا والمواضيع التي عالجتها الامم المتحدة بكفاءة منذ الدورة الثالثة والاربعين . وأنتهز هذه الفرصة لاسجل كامل تقديرنا لسعادة خافيير بيريز دي كوييار على الدور البارز الذي اضطلع به في هذا المجال ، وسعيه الدائب لتعزيز دور المنظمة في الحفاظ على السلم والامن وتحقيق أهداف الميثاق .

تنعقد هذه الدورة في مناخ من الوفاق الدولي ، يتسم بروح الحوار ، وبناء جسور الثقة والتعاون بين الأمم ، وحل المشاكل الدولية بالطرق السلمية بدلا من المجابهة واللجوء الى القوة . فلقد شهد العالم خلال السنتين الماضيتين تحركا نشطا لتسوية بعض النزاعات الاقليمية المزمنة التي تشكل مصدر قلق للمجتمع الدولي منذ سنوات عديدة . كما لمسنا توجها جماعيا نحو تعزيز دور الأمم المتحدة في السيطرة على بؤر التوتر في عدة مناطق حساسة من العالم .

وفي مطلع هذا الشهر اجتمع قادة دول عدم الانحياز في بلغراد لتدارس وتقييم الوضع الدولي ، وما يشهده من تطورات على طريق التعايش السلمي الذي يشكل الهدف الأساسي للحركة . ولقد التقت ارادة الدول الأعضاء على تطوير أساليب معالجة المشكلات الدولية لمواكبة المستجدات التي طرأت على المسرح العالمي ، ووضع تصور موحد لاستراتيجية متكاملة تحقق مستقبلا يسوده التعاون في جميع الميادين .

ولقد أكدت لنا دروس التاريخ عبر تجارب الماضي أن الحفاظ على حيوية الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة على ساحة التعاون الدولي يجب أن يظل من الثوابت الأساسية في هذا العالم المتغير . فنحن نعيش في عالم تداخلت فيه الحدود ، وتشابكت فيه المصالح والعلاقات ، بدرجة أصبح معها من المحال انعزال أية دولة ، مهما بلغت قوتها وامكانياتها ، داخل حدودها وانفرادها بحل مشاكلها بعيدا عن العالم الخارجي .

إن ما نلمسه من تحسن في علاقات الكتلتين يؤكد قناعتنا بأن اختلاف الفلسفات أو العقائد السياسية ينبغي ألا يقف حائلا دون التوفيق بين المصالح المتضاربة ، وفتح طريق التعاون بين الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتباينة .

ومن هذا المنطلق يمكن القول ان عقد التسعينات ينبئ بتحولات جذرية في مجرى العلاقات الدولية ، وتوجهات ايجابية لتطوير مفهوم الأمن الجماعي الذي كان حلما يراود واضعي الميثاق . إن تلك التحولات والتوجهات الجديدة من شأنها تطوير التعاون الدولي المتعدد الأطراف خلال السنوات المقبلة للنهوض بالمجتمع الدولي والرقي به لما فيه خير الانسان والحضارة الانسانية .

لقد تصدت الامم المتحدة خلال عقد الثمانينات لشتى صنوف المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وأنجزت ما أوكل اليها من مهام ، واستطاعت التكيف مع هذا العالم المتغير ، الامر الذي أسهم في تأكيد مصداقيتها وتأمين مسيرتها . ونظرة سريعة الى البنود المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة خلال دوراتها المتعاقبة ، توضح مدى التغير الذي طرأ على أسلوب عمل المنظمة استجابة للمستجدات التي طرأت على المسرح الدولي . الا ان معيار نجاح الامم المتحدة في النهوض بمسؤولياتها المستقبلية سيتحدد حتما بمقدار استيعابها لمعطيات العصر الجديد ، والتوافق معها من أجل التصدي لقضايا البيئة والفقر والمجاعة والمرض والكوارث الطبيعية .

وغني عن البيان انه لا يمكن للامم المتحدة النهوض بتلك المهام الحيوية دون اسهام جميع الدول في ايجاد صيغة مناسبة لتحقيق التكافل بين الامم ، في ظل عالم جديد ينظر فيه الى البشرية على انها كل لا يتجزأ .

واسمحوا لي في هذا السياق أن أركز على ثلاث قضايا رئيسية نرى أنه من الضروري معالجتها على نحو جاد وفعال ، وان توليها الامم المتحدة اهتماما مكثفا لايجاد الحلول الملائمة لها .

وأولى هذه القضايا هي قضية تعزيز السلام والامن في العالم فالتقدم الذي تم احرازه على طريق حل بعض النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية أثار مشاعر التفاؤل في المجتمع الدولي ، الامر الذي جعلنا نعتقد في كثير من الاحيان أن هناك امكانيات حقيقية لايجاد حلول عادلة ودائمة للقضايا الدولية المعلقة . إلا أن تلك الآمال سرعان ما تتبدد عند معالجة القضية الفلسطينية حيث تبدأ اسرائيل في الكشف عن نواياها الحقيقية نحو السلام .

فعلى امتداد أربعة عقود من قيام اسرائيل ظل حديثها عن السلام مجرد شعارات ، واستمرت تقابل مبادرات السلام العربية بتشديد قبضة الاحتلال ، وتطوير أساليب القمع والارهاب ضد الشعب الفلسطيني ، وامتهان كرامة أبنائه وحقوقهم الانسانية ، فكانت الانتفاضة الباسلة التي انهكت الكيان الصهيوني . ولما يئست اسرائيل من القضاء عليها تصورت انه بالامكان إخمادها بإحداث انقسام في الصف الفلسطيني ، وامتصاص الضغوط الدولية عن طريق ما يسمى بمبادرة شامير للانتخابات . إلا أن وعي وصمود أبناء الشعب الفلسطيني جاءا على عكس كل التوقعات والحسابات الاسرائيلية . فلقد استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مواجهة المناورات الاسرائيلية بكل تعقل وموضوعية ، مؤكدة ان الانتخابات الحرة لا يمكن اجراؤها في ظل الاحتلال وبمنأى عن الاشراف الدولي ، وإنما يجب أن تكون في اطار عملية سلام شاملة ، تعلن فيها اسرائيل قبولها بمبدأ الارض مقابل السلام .

إن جوهر عملية السلام في الشرق الأوسط يتمثل في ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره فوق أرضه واقامة دولته المستقلة . وليس من العدالة في شيء الالتفات الى المزاعم التي تروج لها اسرائيل عن المخاطر الكامنة وراء قيام الدولة الفلسطينية ، فتلك ادعاءات باطلة تهدف الى الخروج من مأزق الانتفاضة الذي تتخبط فيه منذ ما يقرب من عامين .

لذا ، فإننا نناشد الجمعية العامة أن تدعو مجلس الأمن الى فرض الشرعية الدولية وفقا لقرارها ١٧٦/٤٣ ، الذي حدد أسس السلام العادل بين كافة الأطراف المعنية بالصراع العربي الاسرائيلي ، مع التعجيل بعقد المؤتمر الدولي للسلام تحت رعاية الأمم المتحدة باعتباره الاداة المناسبة لايجاد حل واقعي لمشكلة الشرق الأوسط .

وعلى صعيد بناء السلام العادل والدائم في منطقة الخليج ، رحبت دولة البحرين منذ اللحظة الأولى بوقف اطلاق النار بين العراق وايران وبدء المفاوضات بينهما برعاية الأمم المتحدة . وفي الوقت الذي نؤيد فيه جهود الأمين العام الساعية الى تقريب وجهات نظر الطرفين وتقليص نقاط الخلاف بينهما ، فإننا نأمل أن يتمكن البلدان من التوصل الى صيغة سلام دائم وشامل وعادل عن طريق تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) بجميع بنوده ، باعتباره خطة سلام متكاملة ، مع الالتزام بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وإقامة العلاقات بين البلدين على أساس من الثقة والاحترام المتبادل .

أما فيما يتعلق بالأزمة اللبنانية ، فإن خمسة عشر عاما من الصراع الدامي قد خلقت قناعة لدى الفرقاء اللبنانيين جميعا بضرورة إيجاد حل سلمي عن طريق الحوار وصولا الى الوفاق الوطني لتأمين مستقبل بلدهم ، وصيانة وحدته بعيدا عن التدخلات الخارجية التي لم تفلح في أن تحقق أمنا أو استقرارا للبنان . لذا فإننا نستنهض كل الهمم ، ونناشد الضمائر الحية لدعم جهود اللجنة العربية العليا ، ونرحب باستئنافها لمساعيها الرامية الى انهاء الأزمة اللبنانية . ويحدونا الأمل في أن تتعاون جميع الأطراف المعنية لانجاح مهمتها ، والبدء في تطبيق مقرراتها لما فيه خير لبنان وشعبه .

يرتبط حق تقرير المصير ارتباطا عضويا بقضية تعزيز السلم والأمن في الجنوب الافريقي . ولقد تابعنا باهتمام جهود الأمم المتحدة ومساعي أمينها العام لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) المعني باستقلال ناميبيا . ونتطلع الى اليوم الذي تتبوأ فيه ناميبيا المستقلة مقعدها في هذه القاعة كأحد الانجازات الهامة التي ستسجل للأمم المتحدة في سعيها الدؤوب لتصفية الاستعمار وتعزيز نضال الشعوب من أجل الحرية والاستقلال الوطني .

وعلى الرغم من تلك التطورات الايجابية والمشجعة في الجنوب الافريقي ، الا أن نظام بريتوريا مازال يواصل سياساته العنصرية اللاإنسانية . لذا فإننا نجدد الدعوة الى المجتمع الدولي لمواصلة جهوده للقضاء التام على سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، وبناء مجتمع ديمقراطي متآخٍ تسوده الحرية والعدالة والمساواة واحترام حقوق الانسان .

وبالنسبة للوضع في أفغانستان ، فإننا نأمل أن تواصل الأمم المتحدة توظيف امكانياتها وبذل مساعيها الحميدة لايجاد حل للوضع السائد هناك يمكّن الشعب الأفغاني من اختيار النظام السياسي والاجتماعي الذي يرتضيه طبقا لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن .

ومن المؤسف ايضا أن تستمر المشكلة القبرصية دون حل ، وأن يظل الانقسام بين الطائفتين القبرصيتين قائما . وأود هنا أن أؤكد تأييد البحرين لوحدة قبرص واستقلالها وعدم انحيازها ، ونأمل أن يتم احراز تقدم في الحوار ما بين الطائفتين برعاية الأمين العام للأمم المتحدة . كما نأمل ايضا ان تتحسن العلاقات بين شطري شبه الجزيرة الكورية عن طريق الحوار المباشر لتحقيق آمال الشعب الكوري في استعادة وحدته الوطنية .

القضية الثانية لا تقل أهمية عن الأولى وهي قضية التنمية في العالم ، إذ تشكل أحد التحديات الرئيسية للمجتمع الدولي في سعيه المتواصل لإرساء دعائم التقدم الاقتصادي والاجتماعي ، وتحسين مستوى المعيشة للشعوب في جميع أرجاء المعمورة على

النحو الذي توخاه الميثاق . فثروات العالم موزعة توزيعا شديد التفاوت ، ولم يعد مقبولا في عصر غزو الفضاء والتقدم العلمي والتكنولوجي الهائل أن نجد دولا فقيرة ماتزال تكافح جاهدة في سبيل البقاء والعيش في ظل ظروف قاسية من التقشف أدت في كثير من الاحيان الى تفجر الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فيها . ومن المؤلم حقا أن يفتقر أكثر من ربع سكان العالم الى المسكن الملائم ، ويعيش نحو مائة مليون نسمة بلا مأوى . واذا كان المؤشران الديموغرافي والاجتماعي يوضحان حجم المأساة التي تعيشها دول العالم الثالث ، فإن التخلف مع ذلك يعد أكثر مشاكل عصرنا تعقيدا وخطورة .

فالمجتمع الدولي يواجه أزمة حادة نتيجة لاختلالات هيكلية في النظام الاقتصادي العالمي ، واتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي مازال معظمها يعاني من مشاكل الديون الخارجية ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وعدم استقرار أسعار الصرف وغيرها . وقد أدت هذه العوامل مجتمعة الى ظاهرة سلبية تمثلت في النقل العكسي للموارد المالية من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة ، وجمود ملحوظ في الحوار بين الشمال والجنوب .

إن حل أزمة المديونية يتطلب أولا وضع مشروع جديد لتنمية العالم الثالث مع ضرورة تسليم البلدان الدائنة بحاجة البلدان المدينة الى التفاوض الجماعي المستند الى برنامج متكامل ، مبني على الدراسة الواقعية والتنسيق المشترك ، في اطار سياسة أكثر شمولا وفاعلية . والظروف الدولية الحالية توفر فرصة مواتية لنجاح مبادرة من هذا النوع . فالتحسن الحالي في المناخ السياسي الدولي يجب استثماره لإعطاء زخم جديد للتعاون المتعدد الأطراف من أجل ايجاد حلول ناجعة ودائمة لهذه الأزمة التي تواجه بلدان العالم الثالث .

لقد أصبح من المسلم به أنه لا يمكن تحقيق التنمية بمفهومها الشامل مع استمرار سباق التسلح . واذا كان العالم قد شهد في العقود الماضية سباقا محموما نحو التسلح ، فإن هناك مؤشرات تدعو للتفاؤل لوجود مقترحات ومبادرات في مجال نزع

السلاح ، وخفض الأسلحة التقليدية تجري دراستها من جانب الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو . ومما لا شك فيه أن نجاح مثل هذه المبادرات سوف يساعد الى حد كبير على تخفيف حدة التوتر في أوروبا ، وتوجيه الجهود الدولية نحو برامج التنمية الشاملة .

وإذا كان نزع السلاح والحد من التسلح من مستلزمات التنمية ، فإن التكامل الاقتصادي هو أهم عناصر شموليتها ، وأبرز مكونات نجاحها . فلقد أصبح التكامل الاقتصادي ضرورة تنموية هامة تقتضيها ظروف العصر والتطورات العالمية الراهنة ، وهو أحد السبل أمام الدول النامية لحل مشاكلها الاقتصادية . فنحن نعيش اليوم عصر التجمعات الاقتصادية الكبيرة التي تقوم على توازن المصالح والاعتماد المتبادل . وعلى الرغم من أن غالبية التجمعات الاقتصادية الناجحة هي اليوم بين البلدان المتقدمة ، فإن البلدان النامية أحوج ما تكون لتلك المؤسسات لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها وبناء مجتمع التقدم والرخاء لشعوبها .

وإذا كانت الجماعة الأوروبية هي أول من نجح في إقامة صرح التكامل الاقتصادي ، الذي سيتوّج بقيام أوروبا الموحدة اقتصاديا عام ١٩٩٢ ، فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد سار على نفس النهج منذ نشأته عام ١٩٨١ لتحقيق التكامل بين الدول الست الأعضاء فيه وصولا الى وحدتها الاقتصادية والاجتماعية .

ولقد جسّد حضرة صاحب السمو الشيخ عيس بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين ، ورئيس الدورة الحالية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، أهمية التعاون الاقليمي حيث قال :

"إن تطورات عالمنا المعاصر ، وترابط المصالح الدولية ، وتفاعلها المستمر مع الأحداث المتغيرة ، قد فرضت توجهات سياسية واقتصادية واجتماعية ، فيما بين المجموعات الاقليمية المختلفة ، ترمي الى التعاون والتكامل لتوحيد كياناتها ، مسايرة لحركة التاريخ وتطور البشرية . ومن هذا التصور الحضاري برز مجلس التعاون كواحد من أهم الانجازات التي تحققت في هذه المنطقة ، إن لم يكن أهمها على الاطلاق" .

فمنذ توقيع الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام ١٩٨١ ، خطت دول مجلس التعاون خطى حثيثة نحو التكامل الاقتصادي من خلال توسيع السوق الخليجية المشتركة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الى الامام . وقد أكد اعلان المنامة الصادر عن القمة التاسعة التي انعقدت بالبحرين في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ عزم الدول الاعضاء في المجلس على مواصلة العمل المشترك تحقيقا لطموحات مواطنيها . كما اتخذ المجلس الاعلى عدة قرارات هامة تتعلق بتشجيع إقامة المشاريع الصناعية المشتركة ، وتعميق مبدأ المواطنة الخليجية ، والسماح لمواطني دول المجلس بتملك أسهم الشركات المساهمة المشتركة في الانشطة الاقتصادية ومساواتهم في المعاملة الضريبية في مجال الاستثمار .

ولقد شهد هذا العام مولد مجلسين جديدين هما : مجلس التعاون العربي ، واتحاد المغرب العربي . ورحب مجلس التعاون لدول الخليج العربية بقيام هذين التجمعين العربيين ، باعتباره تطورا نوعيا وجوهريا في توثيق العلاقات بين الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية ، وقناة الاتصال الطبيعية بينها وبين الامم المتحدة لتحقيق التنمية الاقليمية التي حث عليها الميثاق . وإننا لعلى يقين من أن التجمعات العربية الثلاثة سوف تسعى بشكل فعال الى تطوير التعاون الاقليمي ، وتدعيم عملية التكامل الاقتصادي ، والاسهام في تحقيق الرفاهية والرخاء في المنطقة العربية .

إن ظاهرة انتشار المخدرات أصبحت من العوامل التي تعيق التقدم وتقوض دعائم المجتمعات ، ولاسيما تأثيرها المدمر على الشباب الذي هو أحد المرتكزات الهامة للتنمية . ولقد حارب الاسلام المخدرات ، وحرم استخدامها في غير الاغراض العلمية أو الطبية ، وزودتنا الشريعة الاسلامية السمحاء بحصن أخلاقي منيع حدّ من تفشي وانتشار تلك الظاهرة في مجتمعاتنا .

وعلى الرغم من مرور أكثر من ثلاثين عاما على الحملة الدولية لمكافحة المخدرات ، فما زالت هذه المشكلة قائمة حتى يومنا هذا ، وإن تفاوتت درجة حدتها بين بلد وآخر . ويشهد العالم اليوم جهودا منظمة وحملات مكثفة ضد الادمان ومكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات باعتبارها أنشطة مدمرة وممارسات اجرامية في حق البشرية جمعاء .

وتمشيا مع تعاليم ديننا الاسلامي الحنيف ، فقد أولت دولة البحرين عناية قصوى لتفادي انتشار المخدرات ، والادمان عليها فأصدرت مجموعة من القوانين لمنع تعاطي المخدرات ، والادمان عليها ، وتداولها والاتجار غير المشروع بها . وانطلاقا من حرصنا على المساهمة في الحملة الدولية لمكافحة المخدرات ، وتدعيما للتعاون الدولي في القضاء على تلك الظاهرة الخطيرة التي تؤثر في شرائح وفئات مختلفة من المجتمع الانساني ، فقد قررت دولة البحرين الانضمام الى الاتفاقيات الدولية التالية : أولا ، الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لعام ١٩٦١ المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ ؛ ثانيا ، اتفاقية المؤثرات العقلية لعام ١٩٧١ ؛ ثالثا ، اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام ١٩٨٨ . وقد قمت بالتوقيع على هذه الاتفاقية يوم أمس .

قضيتنا الثالثة هي قضية البيئة . وهي ترتبط برباط وثيق بسابقتها ، إذ لا انفصال بين التنمية والبيئة . ولا يختلف إثنان اليوم على أهمية الحفاظ على الآليات التي تكفل تجدد النطاق الحيوي حماية لمستقبل الانسانية . فمشاكل التلوث الجوي ، والتصحر ، وتلوث البحار والمحيطات ، واستنفاد طبقة الأوزون ، وغيرها تحتل مواقع الصدارة على قائمة الاهتمامات الدولية نظرا لتأثيرها السلبي على حاضر البشرية ومستقبلها . فلقد وصل العالم الى مستوى أصبح فيه بعض برامج التنمية الاقتصادية يهدد البيئة بأضرار يصعب تداركها . بل انه في بعض الأحيان قد يصل الضرر الى حد تهديد عناصر وموازين تنظيم الطبيعة التي يرتهن بها بقاء كوكب الارض ذاته .

إن رؤيتنا الى العالم الذي نعيش فيه قد تبدلت بشكل واضح . فهي رؤية لعالم لا يكف عن التطور والاتجاه نحو التغيير . وهذه الرؤية تتطلب استراتيجية دولية جديدة للتنمية يحكمها مبدأ حتمية التوافق والانسجام بين أهداف التنمية ومتطلبات المحافظة على البيئة ، استراتيجية تخدم البشر دون أن تهدد مصيرهم .

وهكذا فإن أمر الحفاظ على البيئة لم يعد ينحصر اليوم في مجرد انتقاء الأساليب المناسبة لمعالجة بعض الحوادث العارضة ، أو اتخاذ سلسلة من التدابير لمواجهة كل حالة على حدة ، بل يمتد ليشمل التغلب على أوجه التناقض بين المنطق الذي يحكم استراتيجيات التنمية الاقتصادية ، والمنطق الذي يحكم سياسات الحفاظ على البيئة . ومن هذا المنطلق فإننا نرحب بالمبادرات التي طرحت في هذا المجال ، ولاسيما مقترحات اللجنة التي تترأسها سعادة الدكتورة غروهارلم برونتلاند رئيسة وزراء النرويج ، باعتبارها أساسا جيدا لتنشيط التعاون الدولي وتكثيف الجهود من أجل التوصل الى منهاج يكفل تحقيق التنمية الآمنة .

كما نؤيد في هذا الصدد عقد مؤتمر الامم المتحدة للبيئة والتنمية خلال عام ١٩٩٢ لمعالجة القضايا الرئيسية التي تواجه عالمنا المعاصر في نطاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتنفيذ توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية والمنظور البيئي حتى عام ٢٠٠٠ وما بعدها ، ووضع برنامج للانشطة المقبلة في هذا المجال الحيوي .

إن المجتمع الدولي يعيش اليوم لحظات تحول حاسمة سوف تعكس نفسها بصورة أو بأخرى على مكونات النظام العالمي الراهن . ومن خصائص لحظات التحول التاريخية وجود الشيء ونقيضه وتفاعلهما معا لصنع التقدم . لذا فإن مستقبل العالم مرهون بمدى استقرار عملية بناء الثقة بين الامم ، ومدى رسوخ الافكار الداعية الى وحدة المصير الانساني في مواجهة التحديات الكبرى ، وعلى رأسها تعزيز السلم والتنمية والحفاظ على البيئة .

وعلى الامم المتحدة في هذه المرحلة الهامة من تاريخ البشرية أن تطور دورها ، كمركز لتنسيق أعمال الامم ، من أجل بلوغ الاهداف المشتركة التي تفرضها المصالح المتبادلة ، وأن تسعى لاستعادة وحدة الانسانية بأبعادها المختلفة للتغلب على المصالح الذاتية الضيقة للدول ، وإفساح المجال لدور الانسان في تعمير هذه الارض والحفاظ على الحضارة .

ولسنا بحاجة اليوم الى أن نذكّر بأننا على مشارف القرن الحادي والعشرين بكل تبعاته ومسؤولياته ، وهو ما يدفعنا الى الالتفاف حول منظمتنا لتأمين انطلاقتها نحو غد مشرق ومستقبل زاهر للأجيال المقبلة .

السيد سافيتسيلا (تايلند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي باسم وفد تايلند أن أتقدم للسفير غاربا بأحر تهانئنا على انتخابه بالاجماع لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . إن ما عُرف عنه من حكمة ومهارة دبلوماسية معترف بها وتفان راسخ سيساهم دون شك في نجاح أعمال هذه الجمعية في منعطف هام في حياة الامم المتحدة . إننا ممتنون لنيجيريا بل ولافريقيا لتزويدنا بخدمات واحد من أبرز أبنائها .

واسمحوا لي أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد دانتي م. كابوتو رئيس الدورة الثالثة والاربعين لما أبداه من قيادة وتفان وحكمة خلال العام الماضي .

وأرجو أيضا أن أقدم تهانئنا الحارة الى جميع نواب رئيس الجمعية العامة . وفي حين يمثلون مناطق العالم المختلفة ، فهم يعبرون أيضا عن الطابع العالمي للأمم المتحدة* .

تمكنني التطورات التي حدثت خلال العام الماضي من الاحتفاظ بقدر كبير من الأمل والتفاؤل . منذ اثني عشر شهرا وقفت هنا على هذا المنبر ورحبت باتجاه جديد أكثر تشجيعا في الشؤون الدولية : اتجاه صوب السلام والتوفيق ، اتجاه صوب التعاون وتوافق الآراء بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، اتجاه صوب ما سميته "نظاما عالميا جديدا للسلام والعدالة" . وهو اتجاه أرى أنه ما زال واضحا .

ولكن من الجلي أيضا أنه مازالت أمامنا المهام العديدة والاساسية .

إن الانفراج وتخفيف حدة التوترات بين الدول الكبرى لا يعنيان في جميع الحالات حل المسائل الاقليمية والعالمية المعلقة . وما تقتضيه الحاجة الماسة في عديد من الحالات هو تدخل أكبر من جانب هيئة دولية محايدة مثل الأمم المتحدة . وقد آن الأوان للأمم المتحدة أن تعمل بهمة أكبر . ويجب ألا نُفَوِّت الفرصة التي تتيحها البيئة الدولية الأكثر مؤاتاة .

وحلم ناميبيا الحرة لابد من تحقيقه عن طريق التنفيذ الكامل لخطة الأمم المتحدة لاستقلال ناميبيا . وعودة السيد سام نوجوما الوطني الشجاع الى ناميبيا بعد قضاء ٣٠ عاما في المنفى تبشر بالخير ويجب أن تكون خطوة ايجابية من أجل السلام في ذلك البلد .

ومن المحزن أنه لم يتحقق أي تقدم يذكر في جنوب افريقيا المجاورة . ولا تزال سياسة الفصل العنصري المفلسة مستمرة . وقد استنكرنا بشدة هذا النظام وهذه السياسة

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فرالسن (النرويج) .

الوحشيين ، وشجبنا هذا النظام في هذا المحفل وغيره . ويجب على الامم المتحدة أن تواصل الضغط على بريتوريا لكي تقوم بالتحول الضروري ، عن طريق تركيز الاهتمام على المسألة ومواصلة الضغط السياسي والاقتصادي . ولا يسعنا إلا أن نأمل أن يسود المنطق والرشد بالسرعة الكافية لتلافي المأساة التي توشك على الحدوث في جنوب افريقيا .

وفي الشرق الأوسط لا تزال قضية فلسطين دون حل . وقد كان قبول منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) خطوة كبرى الى الامام . ولكن السلام ليس وشيكا . ويستمر إنكار حقوق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف . والانتفاضة تعبير عن النضال من أجل الحرية الذي يستمر دون هوادة في أراضي الضفة الغربية وغزة المحتلة .

لقد أوضحت الأغلبية الساحقة من أعضاء هذه الجمعية ما تقتضي الضرورة تحقيقه . وقد تم إرساء أساس الحل الممكن بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وكذلك بغيرهما من قرارات ومقررات مجلس الامن والجمعية العامة . فلتكن كل هذه مبادئ توجيهية صوب تسوية هذه المشكلة في نهاية المطاف . هذه المشكلة التي تعرقل السلام في الشرق الأوسط لمدة يطول أمدها .

لقد استمعت صباح اليوم باهتمام كبير الى خطاب الرئيس مبارك . وقد شجعت وفد بلدي التطورات الاخيرة التي ساعدت على تهيئة الظروف المؤاتية للشروع في حوار بين الفلسطينيين والاسرائيليين دون شروط مسبقة . ويود وفد بلدي أيضا أن يعرب عن أمله الوطيد في أن يفضي هذا الحوار المقترح الى "تقارب وجهات النظر الخاصة بالخطوات التي من شأنها أن تمهد السبيل للسلام والاتفاق العام على شروط التسوية الشاملة" . وعلاوة على ذلك ، دأبت تايلند على تأييد الدعوة الى عقد مؤتمر دولي للسلام بوصفه جزءا من هذه العملية بغية التمكن من تحقيق تسوية سياسية شاملة تمهد السبيل الى سلم دائم في هذه المنطقة الهامة من العالم .

وإذا اتجهنا شمالا من فلسطين ، نرى استمرار صراع آخر تسبب في قدر هائل من المعاناة وأودي بحياة العديد من الاشخاص . وقد حاول أعضاء في المجتمع الدولي جاهدين طوال سنوات عديدة وضع حد لسفك الدماء في لبنان ولكن بلا طائل . وتقتضي الضرورة القصوى التوصل الى حل سلمي عن طريق المصالحة الوطنية في لبنان .

إننا نرحب بالإعلان الصادر عن لجنة الجامعة العربية في ١٦ أيلول/سبتمبر الذي يقترح خطة سلم جديدة في لبنان . ويأمل وفدي في أن تنضم كل الأطراف المعنية ، بما فيها الأمم المتحدة ذاتها ، الى الجامعة العربية في السعي الى الإنهاء الفوري للأعمال العدائية التي استمرت لفترة طويلة للغاية في لبنان .

وفي منطقة أقرب الى بلادي ، لا تزال التطورات المتعلقة بشبه الجزيرة الكورية تتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لمسألة السلم والاستقرار في شمال شرقي آسيا . ولهذا السبب ، تستحق مبادرة التوحيد التي طرحها الرئيس روتاي وو أن ينظر فيها جديا . علاوة على ذلك ، نرحب بأي تحرك يقوم به الكوريون من أجل الانضمام الى هذه المنظمة إذا ما رغبوا في ذلك انطلاقا من ايماننا بمبدأ عالمية العضوية في الأمم المتحدة .

أما في الجزء المباشر الذي تنتمي اليه بلادي من العالم ، فلا تزال مسألة كمبوتشيا أيضا بدون حل . لقد أرست الجمعية العامة منذ عشر سنوات المبادئ التوجيهية لإعادة إقرار السلم والأمن في ذلك البلد الذي مزقته الحرب . ولكن حتى الآن ، أثبتت الجهود الدبلوماسية المبذولة داخل هذه المنظمة وخارجها عدم كفايتها . وقد ثبتت أهمية الاجتماعين غير الرسميين اللذين عقدا في جاكارتا في العام الماضي باعتبارهما جهدا اقليميا بارزا . وساعد مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، الذي عقد في آب/أغسطس ، الأطراف والمشاركين المعنيين على التصدي للمشاكل الفنية المعقدة والمسائل السياسية الصعبة . وحاولت حكومة بلادي استمرار الحوار غير الرسمي مع الأطراف الكمبوتشية المعنية لتلافي الأعمال العدائية الواسعة النطاق . غير أن السلم مازال مستعصيا .

ولا يمكن ضمان استعادة السلم والنظام في هذا البلد إلا عن طريق التسوية السياسية للمشكلة الكمبوتشية على نحو شامل . أما الحل الذي لا يتناول إلا جانبا أو

جانبين من الجوانب العديدة للتسوية الشاملة فلن يفضي إلا الى إطالة أمد الأعمال العدائية وفرض مزيد من المصاعب على الكمبوتشيين .

ويلاحظ وفدي انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا الذي أعلن عنه . ولكننا ، نظرا لأن هذه العملية تتم دون اشراف الأمم المتحدة ورقابتها وقيامها بالتحقق ، فلسنا على يقين من أن جميع القوات الأجنبية قد غادرت هذا البلد . بل إنه يبدو أن حدة القتال قد تزايدت على أرض الواقع .

ويعتقد وفدي أنه من الضروري ومن الأنسب عمليا أن تشارك الأمم المتحدة عن كثب في تنفيذ خطط السلم المتعلقة بكمبوتشيا . فالمعرفة المؤسسية والخبرة الطويلة اللتان تتمتع بهما الأمم المتحدة معروفتان عالميا ، لاسيما في مجال حفظ السلم والإعداد لاجراء انتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية والاشراف عليها . والأمر ذاته ينطبق على إعادة توطين نصف مليون لاجئ ومشرد كمبوتشي . ومن الأهمية القصوى أيضا أن يكون للأمم المتحدة دور أساسي في جهود إعادة بناء كمبوتشيا وإعادة تأهيلها .

اسمحوا لي الآن أن أنتقل الى مشكلة اللاجئين في جنوب شرقي آسيا . فلا يزال اللاجئون والمشردون من كمبوتشيا ولاوس وفييت نام يمثلون مشكلة انسانية ذات حجم كبير . ولهذا السبب ، يذكّر وفدي بارتياح كبير بالمؤتمر الدولي المعني باللاجئين في الهند الصينية الذي دعا الأمين العام الى عقده في جنيف في حزيران/يونيه الماضي . ويتضمن الإعلان وخطة العمل الشاملة اللذين اعتمدا في ذلك المؤتمر مبادئ توجيهية ضرورية وملائمة للتصدي لهذه المشكلة بطريقة شاملة ومتوازنة من جانب جميع الأطراف المعنية مباشرة داخل المنطقة وخارجها . وكانت النتائج التي أسفر عنها هذا المؤتمر جيدة . وإنني أشيد بجميع من شارك في المؤتمر وأتاح فرصة التوصل الى النتيجة التي بلغناها . بيد أن تعاون المجتمع الدولي لا يزال أساسيا ونأمل أن يكون قريبا وأن يشمل جميع المستويات اللازمة .

اسمحوا لي أن أنتقل من المشاكل في مختلف المناطق الى المشاكل التي تؤثر علينا جميعا دونما استثناء في هذا الكوكب . أولى هذه المشاكل تتجسد في التزايد المستمر للأسلحة التقليدية والنووية والكيميائية . فلا تزال مليارات الدولارات تنفق

في استحداث ووزع الأسلحة . ولدى الدولتين العظميين الآن الوسائل الكفيلة بتدمير هذا الكوكب لمرات عديدة .

إن تخفيض نفقات الدولتين العظميين في هذا المجال بنسبة ٣ في المائة فقط من شأنه أن ينتج ما لا يقل عن ٢٠٠ مليار دولار من الموارد سنويا لأغراض التنمية السلمية . وهذا يمثل أربعة أضعاف إجمالي الموارد المتاحة في العالم للتنمية اليوم . ولا يمكن لهذا التخفيض الضئيل في ميزانيات الدفاع للدول العظمى أن يضعف قدرتها العسكرية على الدفاع عن أنفسها . لكن الموارد التي يمكن تحويلها لأغراض إنمائية من شأنها أن تساعد على معالجة الاختلالات الاقتصادية وأن تخفف حدة بعض أسباب النزاعات الاقليمية .

وانطلاقا من ذلك ، يرحب وفدي بما يذكر عن التقدم المحرز في محادثات نزع السلاح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ويحدو وفدي الأمل في أن يستكمل التقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بتقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف . وفي هذا الاسبوع ، ومن على هذا المنبر ، قدم كل من رئيس الولايات المتحدة ووزير خارجية الاتحاد السوفياتي اقتراحين هامين بشأن موضوع الأسلحة الكيميائية . ونحن نرحب بهذين الاقتراحين بوصفهما مبادرتين هامتين تؤذنان باتخاذ خطوة كبرى صوب القضاء الشامل على كل أنواع الأسلحة الكيميائية .

ثمة مشكلة أخرى تؤثر علينا جميعا في هذا الكوكب ونحن نقترب من بداية القرن الحادي والعشرين ، وهي مشكلة البيئة ، أي بيئتنا المشتركة . فإن نوعية بقاء البشرية في القرن المقبل يتوقف على مدى قدرتنا على الحفاظ على بيئتنا .

إن قائمة مشاكل البيئة الخطيرة تتعاظم شيئا فشيئا . فنحن نلوث الهواء الذي نتنفسه والماء الذي نشربه والتربة التي نحرثها . ونطلق المواد الكيماوية التي تحدث ثقوبا في طبقة الأوزون ونلقي بالنفايات السامة الخطيرة على بعضنا البعض . وإذا ما استمر الأمر على ذلك فلن يكون بمقدورنا أن نأمل في أن نترك للأجيال المقبلة التراث البيئي الذي عهدت به إلينا الأجيال السابقة من الانسانية .

ويسرني أن أطلع الجمعية العامة على الجهود المتواضعة التي تبذلها حكومة بلدي في إطار خطتنا الوطنية الحالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية . فقد أُلغيت امتيازات قطع الأشجار . وتُتخذ تدابير عاجلة في مجال إعادة التحريج في كل أنحاء المملكة . كما سمَّينا سنة ١٩٨٩ سنة الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية البيئة . وسنعمل على زيادة وعي الجمهور بالقضايا البيئية .

لكن القضايا البيئية لا يمكن معالجتها بنجاح من جانب أمم منعزلة أو حتى من جانب مجموعات بمفردها من الأمم . إنها تتطلب دعما وجهدا عالميين لا يمكن تعبئتهما إلاَّ عن طريق الأمم المتحدة . يجب علينا أن نضع استراتيجيات مشتركة لمكافحة هذه المشاكل الملحَّة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية . ويجب أن ترتكز استراتيجياتنا المشتركة على الوعي الكامل بهذه المشاكل والمخاطر . ويسرُّ وفد بلدي أن البيئة قد باتت مسألة تحظى الآن باهتمام واسع من جانب هذه الهيئة العالمية .

ومن المناسب والضروري بشكل ملحّ أن تتصدر حماية البيئة جدول الأعمال الخاص بالتنمية الإقليمية . ولهذا السبب يشني وفد بلدي على اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لاقتراحها عقد مؤتمر وزاري بشأن البيئة لآسيا والمحيط الهادئ في ١٩٩٠ . وسنشجع هذا المؤتمر على وضع مبادئ توجيهية وتدابير عملية يجري تنفيذها فورا . وسيشكل هذا المؤتمر خطوة هامة نحو عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ١٩٩٢ . ويرحب وفد بلدي بعرض البرازيل السخي استضافة ذلك المؤتمر الهام .

وثمة مشكلة أخرى تثير قلقا بالغا وتتسم بخطورة شديدة تهددنا جميعا لأنها لا تعرف حدودا تقف عندها ألا وهي مشكلة المخدِّرات . إن المخدِّرات آفة خبيثة وفتاكة . خبيثة بسبب ما تبثه من جشع في نفوس أولئك الذين يعيشون على دمائنا . وفتاكة ، لأن المخدِّرات تدمر تدميرا شاملا - لا الأفراد فحسب بل أيضا المجتمع الذي ينتمون إليه . ونحن نؤيد من أعلنوا الحرب على المخدِّرات لأن الحرب هي ما تحتاجه مكافحة هذا التهديد ودحره .

إن الجهود الوطنية أساسية ، والتعاون والتنسيق الدوليين حاسمان ، في خوض حرب شاملة ضد المخدِّرات . وتشير اتفاقية الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ، التي اعتُمدت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، إلى السبيل المؤدي إلى بذل جهود دولية أكثر فعالية وشمولا . لكن القضاء على هذا التهديد لا يمكن أن ينجح إذا ما استمر الطلب على المخدِّرات غير المشروعة يجتذب العرض . ولذا يجب معالجة الأبعاد الاجتماعية والثقافية للمشكلة على صعيد العرض والطلب سواءً بسواء .

لقد تكلمت عن مشاكل عالمية نواجهها جميعا لأن هذه الجمعية العامة هي أنسب محفل لبحثها . إنها مشاكل تهددنا وتهدد بقاءنا . وتكلمت عن الحاجة إلى العمل المتضافر لمواجهتها . إن هناك ترابطا أساسيا يوحد بيننا ترابطا كان هو الفلسفة الموجِّهة لهذه المنظمة . وثمة جانب رئيسي من جوانب الحياة الدولية يلزم فيه التأكيد بمزيد من القوة على الأهمية الحاسمة لذلك الترابط . ويتعلق هذا الجانب بالميدانين الاقتصادي والإنمائي .

إن بلدي ومعظم البلدان الواقعة في منطقتي تؤمن بالنظام التجاري المفتوح والمتعدد الأطراف . وقد كنا أسعد حظا من آخرين لتمكننا من تحقيق ذلك النوع من النمو والتنمية اللذين نتمتع بهما اليوم . وشركاؤنا هم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . وهذا هو الآن حال بلدان حافة المحيط الهادئ . ونحن نأمل أن ندفع معا النمو والتنمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ككل . ونحن ننظر إلى هذا التعاون الإقليمي الأوسع نطاقا بوصفه وسيلة لتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف الذي يتسم بالانفتاح ويتفق مع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) .

ويأمل وفد بلدي أن نحقق ، عن طريق جهودنا الإقليمية ، إجماعا في الآراء بشأن إدراك أن النظام التجاري المفتوح المتعدد الأطراف يحقق النفع المتبادَل في الأجل الطويل . وأن الحمائية في المقابل ضارة بكل مصالحنا المشتركة . وإذا ما تسنى تحقيق هذه الأهداف الأساسية فربما كان بمقدور المجتمع الدولي أن يضع قدمه على طريق

تخفيف عبء الديون وغيرها من المشاكل الاقتصادية . ولهذه الأسباب علّق وفد بلدي أهمية كبرى على جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، ومن خلالها ، على النهوض بتحرير التجارة .

وبالإضافة إلى ذلك ، توجد مشاكل اقتصادية أخرى يجب مواجهتها أيضا . وتضم هذه المشاكل أوجه اختلال التوازن التجاري ، وتقلب أسعار الصرف ، وانخفاض أسعار السلع الأساسية ، والنقل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية . ولن تكفي بشأن هذه القضايا كلها اتخاذ تدابير من جانب واحد . وستكون الإرادة السياسية والتعاون الدولي والحوار البنّاء أمورا لازمة لإجراء التغيرات الهيكلية الضرورية .

وهنا أيضا يعدُّ دور هذه الجمعية بالغ النفع . فقد قررت الجمعية العامة بحكمتها أن تركز اهتمام العالم على هذه المشاكل الملحّة بعقد دورة استثنائية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي في ١٩٩٠ . وهناك أيضا فئات خاصة من البلدان تحتاج الى حماية خاصة في سياق الأمم المتحدة . ولهذا السبب فإن المؤتمر الثاني المعني بأقل البلدان نموا المزمع عقده في العام المقبل يحظى أيضا بدعم وفد بلدي وتأييده الكاملين .

وإنني لعلى اقتناع ، ونحن نمضي إلى نهاية هذا القرن وبداية القرن المقبل ، بأننا قد نكون على عتبة حقبة يسودها السلم والرخاء على نحو لم يسبق له مثيل . إن التعاون والتفاهم الدوليين هما العنصران الرئيسيان لأي استراتيجية تستهدف بلوغ هذه الغايات . وإنني أعتبر أن الأمم المتحدة تعد في مثل هذه الاستراتيجية أداة لا غنى عنها وأرى في مداولاتنا هنا عنصرا حفازا ضروريا . كما أعتبر دور الأمين العام حاسما في هذه الجهود المشتركة . ففي ظل قيادة أميننا العام حققت هذه المنظمة فرقا واضحا . وأصبحت في ظل تلك القيادة أكثر اتصالا بحياتنا .

وأود أن أعرب عن تمنياتي لرئيس الجمعية العامة بالنجاح الباهر في توجيه الأعمال الهامة المطروحة علينا . وإنني واثق من أننا سنكون في نهاية هذه الدورة الرابعة والاربعين قد اقتربنا ولو خطوة من غايتي السلم والرخاء اللتين نسعى الى تحقيقهما لصالح البشرية جمعاء .

السيد بوز (لكسمبرغ) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عـــن حكومة لكسمبرغ أود أن أعرب للسيد الرئيس عن تهانينا الحارة بمناسبة انتخابـــه بالاجماع لرئاسة الجمعية العامة . فإلى جانب خبرته الدبلوماسية الطويلة ، لا سيمـــا كوزير خارجية أحد أهم البلدان في افريقيا ، فإنه يتحلى بخصال طيبة تمكنه مـن ادارة أعمالنا بحكمة وفعالية .

يوم الثلاثاء الماضي تكلم السيد رولاند ديماس وزير خارجية فرنسا وأعرب عـــن آراء الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية حول أهم الموضوعات المطروحـــة على الساحة الدولية . ونظرا لأن كلمته تعبر عن شواغلنا المشتركة ، فإنني سأكتفـــي بإيراد بعض التفاصيل الاضافية .

لاحظنا على مدى الاثني عشر شهرا الماضية تحسنا عاما ومستمرا في العلاقـــات الدولية . وأخذ مناخ مؤات يظهر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، وبيـــن الشرق والغرب ، وبين الشمال والجنوب . واتخذت خطوات كبيرة صوب حل عدد من الصراعات الاقليمية حققت التوقعات الطيبة التي لاحظناها في العام الماضي . وأصبحنا نرى أكثـــر فأكثر أن الخيار العسكري والضغط السياسي أخذا يفسحان مكانهما للمفاوضات والتعـــاون على أساس مبادئ الميثاق كوسيلة لحل المشاكل الدولية .

هذه التطورات المؤاتية نلاحظها أولا في أوروبا ، مصحوبة بتغييرات عميقـــة . فالمجموعة الاوروبية تتابع بعزم وتصحيح عملية التوحيد الجارية فيها . ويضيف انشـــاء السوق الموحد الكبير بعدا هاما لهذه الحركة . والمجموعة تفتح أبوابها دائما لجميع بلدان العالم ، وهي بإخلاصهـا ، في مقصدها انما تفتح آفاقا جديدة للنمو والتعـــاون للجميع .

وعلى ضوء ذلك نرحب بظهور مجتمعات مفتوحة وديمقراطية حقا في وسط وشـــرق أوروبا .

إن الانتخابات الحرة الأولى التي أجريت توا في بولندا وبرنامج الحكومـــة الجديـدة الذي نجم عن هذه الانتخابات يفتحان آفاقا تبدو صعبة التحقيق ولكنها مشجعـة

للغاية فيما يتعلق ببناء بولندا التي تكون سيدة لمصيرها ووفية لهويتها ولتطلعات شعبها .

وتحدث تطورات مماثلة في هنغاريا تقوم على الاحوال الخاصة بذلك البلد . فهناك أيضا أصبح الطريق ممهدا امام نظام تعدد الاحزاب .

وفي الاتحاد السوفياتي تسير عملية اضفاء الطابع الديمقراطي قدما الى الامام . وقد ترسخت هذه العملية بصفة خاصة بانشاء مؤسسات جديدة كالمجلس الشعبي ومجلس السوفيات الاعلى ـ عقب انتخابات تأكدت فيها تعددية المرشحين .

ويحدونا الأمل في أن يستمر السير على هذا الطريق الممهد وأن تحذو بلدان أوروبا الشرقية الاخرى نفس الحذو حتى يتحقق بانتهاء القرن العشرين انتصار الديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته الاساسية .

ويصاحب هذه التغيرات السياسية عملية اعادة تشكيل هامة للهيكل الاقتصادي . وتهدف هذه العملية الى القضاء تدريجيا على التخطيط المركزي والبيروقراطي لصالح نظام الاقتصاد السوقي الذي يقوم على المسؤولية الاجتماعية بل ويقوم أيضا على استقلالية اتخاذ القرار للمشتركين في الحياة الاقتصادية . وستكون حيوية الاقتصادات الاكثر انتاجية من القوة بحيث تتمكن من التغلب على المشاكل الاقتصادية الخطيرة التي تواجه البلدان المعنية .

وستؤدي الاصلاحات السياسية والاقتصادية حتما الى ظهور أشكال جديدة للتعاون بين البلدان الاوروبية . وقد اندثرت الحواجز النفسية والمادية القديمة . ويجري بحرية تامة انتقال الافكار والمعلومات والاشخاص . وتتعرف الشعوب الاوروبية من جديد على بعضها البعض وتتقارب . وتشكل المؤسسات السليمة مثل مجلس أوروبا ، بل وعملية مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا ، الاسس التي يمكن أن تنمو عليها رغبة الاوروبيين في العيش معا في حرية وثقة كاملة .

وفي هذا الصدد تعلق حكومة بلدي أهمية كبيرة على تأكيدات الرئيس غورباتشوف الاخيرة بأن كل بلد حر في اختيار مساره ، وأنه لذلك لا يحق لاي بلد أن يدعي لنفسه

الحق في اللجوء الى القوة لفرض ارادته على الآخرين . ونظرا لأن هذا التأكيد صاحبـــه تحول الاتحاد السوفياتي الى دولة أخذت سيادة القانون تشق طريقها فيها فإنه يكتســـي أهمية فائقة .

ان الآفاق المشجعة للغاية التي نراها الآن في المفاوضات الجارية بشأن الأسلحة التقليدية في أوروبا ، التي بدأت في فيينا ، تعتبر من الأمثلة المقنعة عن المنـــاخ الجديد للتقارب بين شطري أوروبا . وبقيام البلدان الـ ٢٣ المعنية - بل البلـــدان الـ ٣٥ المرتبطة بالمفاوضات - بتخفيض مستويات شتى فئات الأسلحة ، والتعهد بزيـــادة الشفافية في المسائل العسكرية وجعلها قابلة للتنبؤ ، وتحديد تدابير جديدة لبنـــاء الثقة تقوم على استراتيجيات دفاعية بحتة ، فإنها تكون قد وضعت نهاية لفترة الشـــك والعداء التي استمرت ٤٥ عاما .

اننا نرحب باستئناف المفاوضات بشأن تخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجيـــة . وفيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بالأسلحة الكيميائية نرى أن دعوة الرئيس بوش الأخيـرة التي قبلها الجانب السوفياتي من حيث المبدأ ستجعل من الممكن احراز تقدم حقيقي فـــي هذا المجال البالغ التعقيد . وينبغي لنا أن نستفيد من الزخم الذي نشأ نتيجة لذلـــك ونسرع بإبرام اتفاق متوازن وقابل للتحقق .

وفي أفغانستان تم تنفيذ جزء هام من اتفاقات جنيف بانسحاب القـــوات السوفياتية وفقا للجدول الزمني الذي وضع لهذا الغرض ، وبذلك وضعت نهاية للاحتـــلال الأجنبي الذي طال أكثر من عشرة أعوام . غير أن الحالة هناك لا تزال تبعث على القلـــق الشديد بسبب الصراعات المميتة التي لا تزال جارية بين مختلف الطوائف الأفغانية .

وفي كمبوديا ننتظر انسحاب القوات الفييتنامية بنهاية هذا الشهر . وهنـــا ، كما في أماكن أخرى من العالم ، يبدو لي أنه من المستصوب ، بل من الأمور الحتميـــة ، أن تضطلع منظمتنا بدور رئيسي في السعي للتوصل الى حلول سلمية والى تنفيذها .

ومما يدعو الى الأسف أن الشعب الكوري لم يشفل بعد مقعده كعضو في الأمـــم المتحدة ، الأمر الذي يمثل انتهاكا لمبدأ عالمية منظمتنا .

وهناك بعض المؤشرات المشجعة فيما يتعلق بالقارة الافريقية .

فهناك عملية تاريخية آخذة في التبلور في ناميبيا بفضل جهود الامم المتحدة . اننا نرحب بأن العملية التي نص عليها قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يجري تنفيذها أخيرا بعد توقيع اتفاقية بهذا الشأن في شهر كانون الاول/ديسمبر الماضي . ولا يخالجني أدنى شك بأن هذه العملية مفيدة لمنظمتنا ، وينبغي أن نسترشد بها في المستقبل .

ومن الامور التي تدعو الى الارتياح أيضا الانسحاب التدريجي للقوات الكوبية من أنغولا . ونأمل في أن يتبع ذلك عملية مصالحة وطنية . كذلك فإن الجهد المماثل الذي يبذل لتحقيق المصالحة في موزامبيق يستحق دعمنا . ويصدق نفس الشيء على المفاوضات التي ستبدأها حكومة السودان مع المعارضة في الجنوب ، وكذلك المفاوضات التي تجريها حكومة اثيوبيا بمبادرة من الرئيس كارتر مع ممثلي الشعب الارتيري .

ولا تزال مشكلة الفصل العنصري المؤلمة في جنوب افريقيا دون حل . ولقد أظهرت الانتخابات التي أجريت في أوائل الشهر الحالي أن قطاعات كبيرة من السكان البيض أنفسهم تؤيد التغيير . وبوسع القادة الجدد أن يضطلعوا بالتفويض الذي حصلوا عليه لاجراء الاصلاحات الضرورية وذلك بالافراج فورا عن نيلسون مانديلا وغيره من قادة الحركات المناهضة للفصل العنصري ، وانهاء حالة الطوارئ ، واضفاء الشرعية على أحزاب المعارضة وحركاتها ، وباختصار بوضع نهاية لنظام القمع الوحشي الذي لا يزال قائما والذي سبب الكثير من أعمال العنف خلال الانتخابات الاخيرة .

وفي أمريكا الوسطى لم تكن آفاق الاتفاق في أي وقت أحسن مما هي عليـــه الآن . فبعد ابرام اتفاق اسكيبولاس الثاني واتفاق كوستا ديل سول والاجتماع الاخير في تيلا في ٧ آب/اغسطس ، يمكن الآن أن تبدأ آلية صنع السلم .

كما أن الوعد باجراء انتخابات حرة في نيكاراغوا في شباط/فبراير القـــادم ، عنصر بالغ الاهمية في هذا الشأن . وفي السلفادور يبدو أن الحوار قد بدأ يأخذ مجراه فيما بين الاطراف المتعارضة .

وهكذا فإن جميع البلدان في هذه المنطقة قد بلورت نيتها في التحرك صـــوب التعددية الديمقراطية واحترام حقوق الانسان وتعزيز العدالة الاجتماعية وحل المشاكـــل الاجتماعية والاقتصادية التي زاد تفاقمها عشرة أعوام من الاعمال الحربية التي لا تعـرف الرحمة .

وفي تناقض مع افريقيا وأمريكا الوسطى ، نشهد في الشرق الاوسط حالة متدهـــورة على نحو مستمر . إن الطريق صوب الحل التفاوضي لا يزال مسدودا . والانتفاضة الجاريـــة في الاراضي المحتلة تواصل الانتشار . ويوما بعد يوم تتصاعد المواجهة ، مقرونـــة بزيادة في عدد الموتى والجرحى وفي معاناة السكان . وفي تجاهل للقرارات التـــي اتخذها مجلس الامن ، تواصل قوات الاحتلال اللجوء الى التدابير القمعية التي تتنافى ، ضمن جملة أمور أخرى ، مع اتفاقية جنيف .

وهذا أمر يؤسف له بصفة خاصة لأن تغيرات هامة قد حدثت في العام الماضـــي : فهناك القرار الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني بالاعتراف بوجود اسرائيل ، وبنبـذ الارهاب وعقد المفاوضات على أساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . كمـــا أن قرار الولايات المتحدة الاعتراف بوجود منظمة التحرير الفلسطينية والشروع في حوار مع ممثليها هو خطوة هامة في الاتجاه السليم .

إن تنظيم الانتخابات في الاراضي المحتلة ، بما فيها القدس الشرقية ، قد تكون خطوة مفيدة ، شريطة أن تعتبر جزءا من عملية شاملة ، وأن يتم اجراء الانتخابـــات بموجب ضمانـــات دولية مقبولة من جانب الطرفين . فللفلسطينيين نفس الحقوق في الوجود

وفي تقرير المصير كتلك التي طالبت بها اسرائيل ونالتها بعد الكثير من المعانـــاة والتضحية المأساوية .

لا يمكن أن نتجاهل المأساة التي تشدد قبضتها على لبنان يوما بعد يـــوم . فالمعاناة التي تلحق بالسكان اللبنانيين تبعث على قلقنا جميعا . إن التوصل الـــى وقف اطلاق النار واستئناف الحوار بين مختلف المجموعات اللبنانية ، وكلها تتساوى فـي الحقوق والواجبات ، وكذلك انسحاب جميع القوات الأجنبية ، هي المستلزمات الضروريـــة لوقف الحرب الاهلية .

وما من شك في أن وقف اطلاق النار الحاصل بين ايران والعراق لا يزال ملتزمـــا به . ومع ذلك ، من المؤسف أن نلحظ بأن المفاوضات التي أجراها الامين العام وممثلـــه الخاص مع الطرفين لم تتمخض عن أية نتيجة . ولكن ما من بديل سليم إلا السعي صـــوب تلمس الحل الشامل على أساس قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وفيما يتصل بمسألة قبرص ، بدأ الامين العام سلسلة جديدة من المفاوضـــات فيما بين الطائفتين وقدم لهما مقترحات من المزمع أن تكون جزءا من خطة التسويـــة . وتؤيد حكومة بلدي دون أي تحفظ اجراء الامين العام وممثله بغية مواصلة المفاوضـــات وتكثيفها .

ويصدق نفس الشيء على المصالحة التي يسعى أميننا العام الى تحقيقهـــا فيما يتصل بمسألة الصحراء الغربية ومسألة تيمور الشرقية ، من أجل التوصل الى حـــل يستند الى احترام تطلعات شعبي هاتين المنطقتين .

إن تكثيف السعي من أجل تحقيق اتفاقات بشأن مختلف المشاكل الاقليمية قـــد أدى الى اللجوء المنتظم الى عمليات صيانة السلم والى تكاثرها .

ومن الواجب تهنئة موظفي الامم المتحدة الذين استطاعوا تقديم المساعدة فـــي تحديد هذه العمليات ووزعها وادارتها بمهارة وفعالية مثيرتين للإعجاب . فهـــذه العمليات تخدم قضية السلم خدمة جُلّى . وهي تكفل للامم المتحدة سلطة وهيبة لم يسبـــق لهما مثيل . ومع ذلك لا ينبغي أن تؤدي بنا هذه العمليات الى اغفال حقيقة أنها مجرد

حلول مؤقتة ، الغرض منها تسهيل تنفيذ التسوية النهائية لهذه الصراعات . كما أن أداءها السلس يقتضي أن تفي كل دولة وفاء تاما بالتزاماتها المالية الماضية والحالية . وسوف تدرس حكومتي ، بصرف النظر عن حالتها المالية ، السبل والوسائل العملية اللازمة لمساهمتها المباشرة في قوات صيانة السلم .

قد تتصورون الشعور الذي أثاره القتل الجبان للمقدم هيغنز في لبنان ، الذي كان قد اختطف أثناء تأديته لواجباته . إن هذا العمل الاجرامي يبين الأخطار التي يتعرض لها أفراد هذه القوات الدولية أثناء ممارستهم لمهمتهم .

وحكومة لكسمبرغ التي هي نتيجة الانتخابات التي جرت مؤخرا ، تواصل ايلاء أهمية قصوى لاحترام حقوق الانسان .

منذ ما يزيد عن ٤٠ عاما ، اعتمدت جمعيتنا العامة الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالذكرى المئوية الثانية للثورة الفرنسية ، من المؤسف أسفا بالغا أن نلحظ بأن أكثر من ٦٠ دولة ، بما في ذلك بعض الدول الكبيرة ، لم تصادق بعد على العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان . وعلاوة على ذلك ، في العديد من الدول التي يسري فيها مفعول أحكام هذه الصكوك ليس هناك حماية قانونية كافية أو أي آلية جزاءات على نحو كاف لكفالة احترام تلك الأحكام .

وترى حكومة لكسمبرغ أنه ينبغي بذل وتعزيز الجهود التعليمية اللازمة لاعلام الشعب وايقاظ ضميره وتشجيع روح التسامح والعدالة . ويصدق نفس الشيء على العمل النزيه الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية التي تلتزم بدون تحفظ بتعزيز قضية حقوق الانسان ، الى حد المجازفة بحياة أعضائها .

وفي ضوء الشجن الذي اعتدنا في السنوات الاخيرة أن نشعر به ازاء بعض البلدان التي لا تحترم حقوق الانسان ، أود أن أضم صوتي الى صوت المجتمع الدولي وأطالب قادة هذه البلدان بوضع حد نهائي للأعمال القمعية وبفتح المجال أمام عودة سياسة الانفتاح والاصلاح تمشيا مع مسيرة التاريخ .

وبالاضافة الى الصراعات والهجمات على الافراد ، أصبحت المشاكل المتصلـــة بحماية البيئية موضوعات ذات أولوية بالنسبة للرأي العام العالمي ؛ والبيانات التـي استمعنا اليها في هذا الاسبوع توفر الدليل الواضح على هذا الوعي .

إن أعدادا متزايدة من البشر تتاثر بالضرر الذي تحدثه الاختلالات البيئيـــة . فتدمير الغابات يتصاعد والتصحر آخذ في الانتشار . وتعرية التربة تهدد الانتـــاج الزراعي وحياة الملايين من البشر . كما أن تلويث البحار والمحيطات وانتشـــار النفايات السامة يؤديان يوميا الى مآسي جديدة . والتدمير البطيء لطبقـــة الأوزون تعرضنا للأشعة فوق البنفسجية مع ما يترتب علي ذلك من عواقب لا يمكن حسبانها .

ولهذا فإننا قد انتهجنا بشبات مسارا يستهدف منع حدوث مزيد من التدهـــور البيئي . وقد اتخذت مبادرات ناجحة في الشهور الاخيرة ، وخاصة من جانب مارغريت تاشر ورود لوبيرز ومايكل روكارد ، كما أن قمة أرش التي اجتمعت في باريس في تموز/يوليـــه الماضي قد زودتنا بالمبادئ التوجيهية التي ينبغي أن تؤدي الى اجراء عاجل . ويتوقـف الامر على المجتمع الدولي في الوقت الحاضر ، ومن ثم على منظمتنا ، في أن تحدد هـــذه الأولويات في انتظار عقد المؤتمر الدولي المعني بالبيئة المزمع عقده في عام ١٩٩٢ .

وحكومتي توافق تماما على أن هناك حاجة الى وضع اتفاقية نموذجية للتعريف بالمشكلة وتحديد المبادئ التوجيهية لاجراء دولي يتخذ عن طريق تدابير محددة .

فلا بد من وقف تدمير الغابات الاستوائية بإحراق الأشجار الذي يتسبب بدوره في اطلاق ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي ، كما ينبغي احترام حقوق أهالي المنطقة الأصليين ، ولا سيما على امتداد نهر الأمازون ، الذين يريدون المحافظة على بيئتهم الطبيعية .

وينبغي انتهاج سياسة عالمية لحماية الغابات وصيانتها . ولن ننجح في ذلك ما لم تسفر الحملات الشجاعة التي يقودها عدد من الحركات التي تعمل من أجل حماية البيئة عن خلق وعي جماعي .

ويبدو لي أن الوقت موات تماما لوضع أساس للنمو المطرد المبني على التوفيق بين البعد الايكولوجي وأنشطة الانسان الاقتصادية . والبلدان الصناعية ، وهي المسؤول الأول عن هذه المشكلة ، هي المطالبة قبل غيرها بمواجهة هذا التحدي الذي يهم البشرية جمعاء . وعلى المنظمة أن تنشئ الهياكل السليمة والمرنة والفعالة بما يكفي لاتخاذ الاجراء الملائم عندما تدعو الحاجة اليه .

وفي نفس الوقت ينبغي ايلاء انتباه متزايد للنمو السريع في عدد سكان العالم الذي يزيد بمعدل بليون نسمة كل ١٠ سنوات ، وهو معدل يجدر أن يشكل مصدر قلق لنا ، على ضوء امكانات التنمية والقيود التي سيفرضها هذا النمو على البيئة . والواقع أن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في عدد كبير من البلدان النامية ما زالت تدعو للقلق . فقد كان عقد الثمانينات عقدا ضائعا بالنسبة للملايين من سكان تلك البلدان . وهذا يصدق بصفة خاصة على بلدان أمريكا اللاتينية وافريقيا جنوب الصحراء التي شهدت ركودا وتدهورا في هذه الفترة . إن الفقر والجوع والحرمات تقتل ٤٠ ألف طفل كل يوم . وتلك حالة مشينة لا يمكن لأحد أن يتغافل عنها .

إن الصراع على البقاء يضطر أعدادا كبيرة من أهالي تلك البلدان الى الافراط في استغلال الطبيعة . كما أن الضغوط الناجمة عن خدمة الدين ، التي تبلغ في المتوسط

٣٠ في المائة من صادرات تلك البلدان عجلت من استغلالها المفرط لمواردها الطبيعية . وخلاصة القول إن المطالب الاقتصادية القصيرة الأجل تضطر العديد من الحكومات الى عدم ايلاء أولوية قصوى للمشاكل الايكولوجية . وليس من المستغرب بالتالي أن نرى العنف يتزايد بل وان يتخذ هذه الأبعاد المفزعة . فهذا الوضع المشؤوم المفروض على الشباب يدفع العديد منهم الى ادمان المخدرات والى الدعارة والانحراف والانغماس في أشكال جديدة من الاجرام . وما أعمال الشغب التي تحدث في بعض البلدان النامية بسبب نقص المواد الغذائية إلا الدليل البيّن على أن الشباب وقع فريسة للاضطرابات التي فرضها عليهم الفقر . لقد زاد عدد اللاجئين الفارين من الحرب والاضطهاد والارهاب ومن البطالة والتخلف من ٥ ملايين لاجئ في ١٩٧٨ الى ١٤ مليونا في الوقت الراهن .

إن حجم هذه المشاكل يتطلب منا مضاعفة الجهود . ودورة عام ١٩٩٠ الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي ستوفر لنا بصفة خاصة فرصة لاعادة تحديد المبادئ والخطوط التوجيهية لبناء عالم أكثر عدلا وانسانية . ويبدو لي أن معالجة هذا الوضع وكفالة النمو المستمر تتطلب اجراء تخفيض ملموس في الديون وفي أعباء خدمة الديون ، بحيث تكون تلك خطوة هامة وأساسية . وقد أصبح من الممكن ، بعد الاتفاقات المعقودة مع المكسيك والفلبين ، تطبيق خطة برادى على نطاق أوسع مع مراعاة السمات الخاصة بكل حالة على حدة . وبالنسبة للتجارة العالمية ، اذا كتب النجاح لجولة أوروغواي - وهذا ما نتمناه دون تحفظ - فمن المحتمل أن يؤدي ذلك الى تهيئة الظروف المؤاتية لزيادة صادرات البلدان النامية .

وثمة آفة أخرى ، عالمية أيضا وعلى نفس الدرجة من الخطورة ، هي الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وانني أحث هنا على دعم التعاون الدولي بشكل حاسم ، بدءا بإسراع جميع البلدان الى التصديق على اتفاقية فيينا المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية ، التي قمت توا بالتوقيع عليها باسم لكسمبرغ . وليكن واضحا أن لكسمبرغ التي تشارك بالفعل في الفريق العامل المنبثق عن اجتماع القمة الذي عقد في "أرش دي لا ديفانس" لن تألو جهدا في هذا الميدان . وأود

أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بالاجراء الشجاع والحاسم الذي اتخذه رئيس كولومبيا السيد فيرجيليو باركو ، والذي تؤيده لكسمبرغ تماما وتدعمه بلا تحفظ .

وقبل أن اختتم كلمتي ، أود ن أشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريـــز دي كوييار ، فالانشطة التي يضطلع بها على رأس هذه المنظمة ، وجهوده الحثيثة فـــي الوساطة والمصالحة أبرزت مهارته العظيمة كمنظم ومفاوض . وقد أسهم التزامه الصبـــور والبعيد النظر بقضية السلم اسهاما كبيرا في تعزيز دور الأمم المتحدة وأهميتها فـــي العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة .

لقد احتفلت بلادي لتوها بمرور ١٥٠ عاما على استقلالها . ولا يفوتني هنـــا أن أشكر الأمين العام على تشريفنا بحضوره الاحتفالات الجماهيرية التي أجريت في نيســـان/ ابريل الماضي بحضور سبعة من رؤساء الوزارات ورؤساء المنظمات الدولية الرئيسيـــة التي تنتمي اليها لكسمبرغ . لقد أتاح لنا ذلك الاحتفال أن نسترجع ذكريات دوقيـــة لكسمبرغ الكبرى وما حققته من تقدم عبر تقلبات التاريخ . ولئن كنا نلاحظ أن آفـــاق التنمية المقبلة في بلدنا كانت في عام ١٩٨٩ أفضل مما كانت عليه في الماضي ، فـــإن علينا أن نعترف بأن حياة الدول الصغيرة بصفة خاصة يزداد اعتمادها أكثر وأكثر علـــى المنظمات الدولية .

لقد قال الأمين العام في ١٨ نيسان/ابريل في لكسمبرغ ، متحدثا عن دور الـــدول الصغيرة بالذات :

"انها ليست في حاجة الى التفكير في خطر الحروب المطولة أو تكلفتهـــا لكي تتحقق من عبث جميع أشكال العدوان المسلح . إن الدول الصغيرة ـ أو علـــى الأقل تلك التي تتصرف منها بعقلانية ـ إذ تعي ضعفها ، تكون بطبيعتها مسالمـــة ومراعية للقانون . كما أنها تشعر أكثر من غيرها بالحاجة الى التعـــاون الدولي الذي هو هدف منظمتنا . فالعزلة بالنسبة لها هي ـ كالحرب ـ بمثابـــة انتحار . وهي ، إذ تعيش على التجارة الدولية ، تدرك أخطار الحمائية وسلامـــة فكرة تحرير التجارة وجدوي الاندمـــاج في أطر اقتصاديـــة عريضة لا مجال فيهـــا

للصراعات ، ويستفيد فيها كل طرف من الازدهار الشامل . وهي تستطيع أيضـــا أن تقدر أهمية التعاون السياسي الاقليمي ، وما ينشأ عنه من تعاون دولي . ومـــن هنا فإن لكسمبرغ تضطلع بدور متعاظم في الأمم المتحدة لأنها عضو ناشط فـــي المجموعة الاوروبية . والبلدان الصغيرة ، إذ تؤيد المنظمة تأييدا قويـــا ، تضطلع فيها بدور مفيد بصفة خاصة لأن لديها خبرة بالمصالحة ، ولأن مصالحهـــا عموما تتوافق مع المصلحة العامة" .

وليس لديّ ما أضيفه بعد هذا الاقتباس الطويل . لكل ما قام به الامين العـــام على رأس المنظمة ، ولوجوده في بلادنا وللكلمات التي قالها هناك ، لا أود سوى الاعراب له من كل قلبي عن امتناننا الكامل .

السيد ولاياتي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية ، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : اسمحوا لي في البداية أن أقدم تهاني الخالصة إلى السيد جوزيف غاربا بمناسبة انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الراهنة . وآمل أن تتمكن الجمعية تحت قيادته من تحقيق النتائج المرجوة . ويمكنه أن يعتمد على تعاون جمهورية إيران الاسلامية في تحقيق تلك الغاية .

أقدم شكري أيضا للسيد دانتي كابوتو لعمله الممتاز خلال الدورة الثالثة والاربعين ، وكذلك إلى الامين العام لجهوده التي لا تكل في الامم المتحدة وعلى الساحة الدولية والإقليمية .

إن وفاة الامام الخميني ، قائد العالم الإسلامي ومؤسس جمهورية إيران الاسلامية ـ رضي الله عنه ـ كانت خسارة فادحة لجمهورية إيران الإسلامية وللعالم الإسلامي ولجميع الشعوب المحبة للحرية . فخلال سنوات عديدة من الكفاح الذي لا يهدأ لم يدخر وسعا في معارضة الاستغلال والطغيان والظلم . لقد دخل شعبنا العقد الثاني من ثورته بخبرة قيمة اكتسبها من المقاومة التي دامت عشر سنوات ضد العدوان والدعاية السياسية والضغط الاقتصادي ، وهو يتقدم الآن بخطى حثيثة نحو إعادة البناء الوطني بعزم راسخ معتمدا على المبادئ الاساسية للثورة الإسلامية .

وبينما نقترب من التسعينات ، يتجه العالم نحو تخفيف حدة التوتر ، سواء على المستوى العالمي أو المستوى الإقليمي . وجهود المجتمع الدولي لحسم النزاعات الإقليمية تستحق الثناء بحق ، ولكن لا يمكننا أن نغفل أنه لا تزال توجد نزاعات عديدة لم تحل من الممكن أن تهدد السلم والامن الدوليين . والسبب الرئيسي لاستمرار هذه الازمات هو سياسات السيطرة التي تتبعها الدول الكبرى ضد مصالح دول العالم الثالث . ولتسوية هذه الحالات تسوية صحيحة ، يجب أن نغير العلاقات الدولية الظالمة ونرسي لها أساسا من العدل واحترام القانون الدولي .

لقد دعت حركة عدم الانحياز الى اعلان التسعينات عقدا للقانون الدولي ، ينبغي خلاله أن تضاعف الحكومات والمحافل الدولية جهودها لتعزيز احترام سيادة القانون في

العلاقات الدولية . لقد أثبت التاريخ أن الذين يتمتعون بالقوة والبأس هم الذين يميلون إلى انتهاك مبادئ القانون الدولي . والأعمال غير القانونية التي ارتكبتها الولايات المتحدة ضد بلدي - مثل احتجاز الأموال ، وشن الهجمات على أرصفة النفط التابعة لنا ، واسقاط إحدى طائراتنا المدنية - أمثلة واضحة على عدم احترام المعايير القانونية من جانب من يتمتعون بالقوة وبالبأس . ويحدونا الأمل أن يُرسى الأساس لحكم القانون في العقد المقبل بجهود الأمم المتحدة وبقيام الدول الكبرى بإعادة تقييم سلوكها وتصرفها في الساحة الدولية .

لقد عولجت مسألة التسلط السياسي والاقتصادي باستفاضة في المحافل الدولية ، إلا أن مسألة التسلط الثقافي لم تلق الاهتمام الكافي . فالدول التي تمارس السيطرة العالمية تستخدم السيطرة الثقافية - باعتمادها مقدمة لأشكال السيطرة الأخرى - لاكتساب نفوذ سياسي ولإبعاد دول العالم الثالث عن قيمها الاجتماعية والثقافية . ومن المؤسف إن الدول التي ترغب في العودة إلى هويتها الثقافيه تتعرض لهجمات ضارية من جانب الدول المسيطرة . وقد جاءت القرارات التي اتخذتها منظمة المؤتمر الاسلامي وحركة عدم الانحياز والرامية إلى مواجهة السيطرة الثقافية التي تمارسها دول متغطرسة في العالم الإسلامي والعالم الثالث مبشرة بالتحرك للقضاء على هذا الشكل من أشكال السيطرة . وقد كان الهجوم الثقافي الذي تشنه بعض البلدان الغربية ، نتيجة لتقييم غير صحيح للحقائق ونتيجة للتقليل من أهمية المشاعر والمعتقدات القوية التي تتمسك بها الدول الاسلامية . ويمكن للمجموعة الاوروبية ، خلال رئاسة فرنسا لها ، أن تكتسب مكانها الصحيح في العلاقات مع الدول الاسلامية ، بما في ذلك جمهورية إيران الإسلامية ، عن طريق تصحيح أخطائها السياسية الماضية واحترام مبادئ المجتمعات الاسلامية وقيمها الاجتماعية والدينية .

وعند هذه النقطة يجب عليّ أن أتناول واحدة من المآسي الاجتماعية الهدامة والمدمرة في عصرنا ، وهي الاتجار غير المشروع بالمخدرات وانتاجها واستخدامها . لقد وجه المجتمع الدولي بحق اهتماما خاصا وأبدى حساسية خاصة فيما يتعلق بهذه

المشكلة . وإيران تقع جغرافيا في منطقة تعتبر نقطة اتصال لجانب كبير من عملية الإتجار غير المشروع بالمخدرات ونقلها من الشرق الى الغرب . وقد ألقى هذا مسؤولية خاصة على كاهل السلطات في جمهورية إيران الاسلامية ، ليس فقط في القبض على مهربي المخدرات الدوليين ، وإنما أيضا في ضمان صحة مجتمعنا . ولتحقيق هذا الغرض ، بدأنا خلال العام الماضي اغلاق الطرق التي تجلب عن طريقها المخدرات إلى بلدنا ، وذلك بتعزيز التعاون مع البلدان المجاورة وبتوسيع نطاق العمليات لاكتشاف شبكات الاتجار الدولي غير المشروع بالمخدرات والقضاء عليها . وخلال وقت قصير أسفرت تلك التدابير - التي تكملها قوانين صارمة وعقوبات أكثر ردعا لتجار الموت - عن خفض ملموس في الإتجار في المخدرات وتعاطيها في إيران . ولكن بسبب طبيعة هذه الظاهرة ، لن يكون من الممكن القيام بحملة فعالة ضد المافيا الدولية للإتجار غير المشروع بالمخدرات بغير التعاون الدولي . ولذلك ترحب جمهورية إيران الإسلامية بالجهود الدولية لتحقيق تلك الغاية .

خلال العام الماضي ، استمرت الجهود الرامية إلى الحصول على أسلحة أفضل كماً ونوعاً ودون هوادة ، بينما استمرت في الوقت نفسه بخطى ملموسة مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح هدفها النهائي تحقيق نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة . إلا أنه يبدو أن السرعة التي تكدس بها الاسلحة أكبر كثيرا من خطى الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح . وفي الوقت نفسه أصبحت الاسلحة الكيميائية تقارن ، فيما يتعلق بقدرتها التدميرية وطابعها البشع ، بالاسلحة النووية ، وتفرض تهديدا خطيرا على السلم والامن الدوليين والإقليميين ، وتثير قلقا خطيرا من جانب المجتمع الدولي .

إن عدم المبالاة التي أبداها العالم طوال ثماني سنوات باستخدام الاسلحة الكيميائية ضد جمهورية إيران الإسلامية ، شجع بعض البلدان مثل العراق على بناء أكبر ترسانات الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وتحسينها كماً ونوعاً .

إن عدم رد المجتمع الدولي على نحو مناسب على استخدام العراق المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد المواطنين الاكراد خلال الحرب ، وحتى بعد وقف اطلاق النار ، بالاضافة الى التعرف العملي على الاضرار الناتجة عن هذه الاسلحة ، أدى الى القلق العالمي بشأن التصاعد المتزايد في استعمال هذه الاسلحة . وجمهورية إيران الإسلامية باعتبارها أكثر البلدان معاناة من استخدام الاسلحة الكيميائية في الآونة الاخيرة ، مقتنعة تماما بأن العلاج النهائي هو التدمير الكامل لجميع الاسلحة الكيميائية ، وانه لا جدوى من الحلول المؤقتة مثل منع انتشار تلك الاسلحة .

وقد بذلت جمهورية إيران الإسلامية جهدا كبيرا في مؤتمر نزع السلاح من أجل ابرام اتفاقية شاملة لحظر انتاج واستحداث وتخزين واستخدام الاسلحة الكيميائية . ويعتبر مبدأ العالمية ضرورة مطلقة لضمان أمن الدول التي تعرضت لاستخدام الاسلحة الكيميائية والدول التي من المحتمل ان تتعرض لخطر استخدامها . ويتطلب اضفاء الطابع العالمي على هذه الاتفاقية وضع احكام كافية للعقاب بالاضافة الى الحوافز الوافية . والى حين ابرام هذه الاتفاقية ينبغي ان تلتزم جميع الدول بأحكام بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن حظر استخدام الاسلحة الكيميائية ، وأن تعاقب على الفور الدول التي تنتهك هذه الاحكام عند أول استخدام لهذه الاسلحة .

لقد مضى أكثر من عام منذ التوصل الى وقف اطلاق النار بين ايران والعراق . ويؤسفني أن أعلن أنه على الرغم من اجراء ١٥ جولة من المحادثات المباشرة تحت اشراف الامين العام للأمم المتحدة وبمساعدة ممثله الخاص ، لم تتخذ أية خطوة بعد وقف اطلاق النار من أجل التنفيذ الكامل حتى للفقرة الاولى من قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) ففي الفقرة الاولى من منطوق ذلك القرار يطالب مجلس الامن :

"... بأن تلتزم ايران والعراق ، كخطوة أولى تجاه تحقيق تسوية عن طريق التفاوض ، بوقف اطلاق النار على الفور ... وسحب جميع القوات بلا إبطاء الى الحدود المعترف بها دوليا" .

إن تلك الفقرة التي تتسق تماما مع المبادئ الاساسية للقانون الدولي لا تترك أي مجال لتفسيرات تخدم طرفا دون الآخر ، لأن وقف اطلاق النار والانسحاب الى الحدود المعترف بها دوليا ، هما تدبيران ملزمان لابد من تنفيذهما دون شروط مسبقة وبمعزل عن أية مفاوضات أخرى .

على هذا الاساس توخى الأمين العام في الجدول الزمني الذي اقترحه في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٨٨ أن يتم الانسحاب الى الحدود الدولية المعترف بها دوليا في خلال ١٣ يوما من وقف اطلاق النار . وقد وافقت جمهورية إيران الإسلامية من حيث المبدأ على ذلك الجدول الزمني الذي يتضمن توقيت واجراءات تنفيذ جميع أحكام القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . غير أن العراق رفض حتى النظر في هذا الجدول الزمني واستمر في اصراره على شروطه المسبقة باجراء محادثات مباشرة قبل وقف اطلاق النار . وحتى بعد اعلان وقف اطلاق النار وقبل تنفيذه ، طلب الأمين العام من ايران والعراق ، في رسالته المؤرخة في ١٦ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، ان يبدءا الانسحاب في نفس الوقت الذي تجري فيه محادثات مباشرة .

وخلال العام الماضي رفض العراق أن يتخذ الخطوة الأولى لتنفيذ التزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرار مجلس الأمن ، وهو الالتزام بسحب قواته من أراضي ايران ، وعلى العكس من ذلك حاول أن يستفيد من احتلاله غير الشرعي لأراضي ايران ليحقق مطامعه التوسعية غير المشروعة التي شن من أجلها حربا عدوانية على جيرانه ، ومن ناحية أخرى يحاول العراق ان يضلل الرأي العام العالمي باثارة قضية انسانية خالصة هي قضية أسرى الحرب ويستخدمها في حملة الخداع التي يشنها .

ولا يمكن قبول النهج الانتقائي لتنفيذ أحكام القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) . ووفقا لنص القرار يجب أن يتم الانسحاب قبل المفاوضات وبصورة مستقلة عنها . ومع ذلك ، ومراعاة للاعتبارات الانسانية المجردة أعلنا استعدادنا لتبادل أسرى الحرب وفقا للخطة التي اقترحها الأمين العام . وعلى أساس الخطة الأولى كان ينبغي الافراج عن جميع أسرى الحرب بحلول ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ . ووفقا لخطة تشرين الأول/اكتوبر كان

ينبغي عودة جميع أسرى الحرب الى أوطانهم قبل نهاية عام ١٩٨٨ . وقد أعلنت جمهورية إيران الإسلامية قبولها لهاتين الخطتين من حيث المبدأ ، ولكن العراق لم يقبل أيا منهما .

وينبغي أن أشير ايضا الى وجود عدم توازن في عدد أسرى الحرب المسجلين بواسطة لجنة الصليب الاحمر الدولية في كلا البلدين . فقد أقرت السلطات العراقية حتى الآن بأنها أسرت حوالي ٠٠٠ ٤٥ أسير ايراني ، ولم يسجل من هذا العدد سوى ٠٠٠ ١٩ أسير . وذلك في حين سجلت جمهورية إيران الإسلامية حوالي ٠٠٠ ٥٠ أسير وهذا العدد يشكل غالبية أسرى الحرب العراقيين . وهذا الخلل يحتاج الى العلاج في وقت قريب .

ونحن مستعدون لمواصلة المحادثات المباشرة تحت اشراف الامين العام . وقد اتضح الآن أن المشكلة ليست في شكل المحادثات أو في الافتقار الى الثقة بين البلدين ، بل المشكلة الحقيقة هي رفض العراق تنفيذ قرار مجلس الامن . وإذا لم يكن هناك رد فعل جدي لهذا الموقف الخطير وغير القانوني من جانب العراق فليس من المتوقع اطلاقا ان يحدث أي تقدم في تنفيذ القرار ، ولن يسفر الاهتمام بقضايا جانبية عن أية نتائج . والمسؤولية تقع بصفة خاصة على عاتق مجلس الامن ، نظرا لانه ملتزم بالقرار الذي اتخذه . ومع ذلك فقد شهد العالم بدهشة بالغة أن مجلس الامن الذي اعتمد القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) وسط تهليل دولي ضخم ، لم يتخذ أية خطوة للمساعدة في تنفيذ ذلك القرار ، واختار بدلا من ذلك أن يشاهد دون أدنى مبالاة الاحتلال المستمر للاراضي الايرانية وعدم تنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) .

يجب أن يعلم العراق ان السلم لصالح البلدين ولصالح المنطقة . وان استمرار حالة "اللاسلم واللاحرب" الحالية يمكن ان يؤدي بالمنطقة الى استئناف التوتر . اننا مخلصون وجادون في عزمنا على تحقيق السلم بين البلدين وتحقيق الاستقرار في منطقة الخليج الفارسي . ونحن مستعدون لتنفيذ القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) دون ابطاء ودون أية شروط أو أعذار مسبقة . لقد اقترحت خطة ١ تشرين الاول/اكتوبر بعد مناقشات طويلة مع الجانبين وبعد التشاور مع الامين العام . وقد قبلنا تلك الخطة على الرغم من

تعقيباتنا عليها ، لمجرد مساعدة الامين العام في اضطلاعه بواجباته لتنفيذ القـــرار ولشقتنا فيه . بيد أن العراق يرفض حتى الآن قبول الخطة . ونحن نرحب بزيارة السيـــد الياسون . الممثل الشخصي للامين العام ، للبلدين . ولكن إذا لم تؤد تلك الجهود الى تغيير في موقف العراق في مدة معقولة يجب التفكير في تدابير أخرى .

وأود الآن أن أتطرق الى عدد من النقاط المتعلقة بالسلم والامن في منطقـــة الخليج الفارسي الاستراتيجية الحساسة . ولا شك في أن أمن تلك المنطقة يرتبط ارتباطا وثيقا بالسلم والامن الدوليين . ونحن نعتقد أن على دول المنطقة أن توفر السلـــم والامن الدائمين دون أي تدخل خارجي .

وتتيح نقاط الالتقاء الدينية والثقافية والاقتصادية بين بلدان الخليج الفارسي الدافع اللازم لزيادة تضامنها وكذلك توفير القوة والسلطة اللازمتين للحفاظ على الأمن في المنطقة دون حاجة لوجود القوات الأجنبية أو تدخلها .

وجمهورية إيران الاسلامية ترغب في توسيع علاقاتها الثنائية مع بلدان المنطقة على أساس الاحترام المتبادل للحقوق والمصالح المشروعة ، وتسعى لإيجاد أساس قوي للسلم الدائم والأمن دون وجود القوات الأجنبية أو تدخلها في الخليج الفارسي .

لقد رحبنا ورحب المجتمع الدولي بالانسحاب الكامل للقوات السوفياتية من أفغانستان . وما فتئت جمهورية إيران الاسلامية تتمسك بالحق الثابت لشعب أفغانستان في تقرير مصيره واختيار شكل حكومته المقبلة . وإذ نعلن من جديد تأييدنا لكفاح شعب أفغانستان المسلم ، نؤكد على الحاجة إلى إقامة حكومة اسلامية شعبية غير منحازة متحررة من التدخل الأجنبي وتقيم علاقات ودية مع جميع جيرانها ، ولا يمكن إقامة مثل هذه الحكومة دون اتحاد جميع قطاعات شعب أفغانستان المسلم . وسنواصل بذل قصارى جهدنا من أجل تحقيق تلك الغاية وسنستمر ، كما فعلنا في الماضي ، في تقديم المساعدة الانسانية للاجئين الأفغان تمشيا مع مسؤوليتنا الاسلامية والانسانية . بيد أننا نأمل في أن تؤدي التسوية النهائية للمشكلة الأفغانية ، وتحسن الظروف الاجتماعية والسياسية ، الى تمهيد الطريق للعودة الطوعية المشرفة للاجئين والمشردين إلى أوطانهم .

وفي العام الماضي شهد الشعب المضطهد في فلسطين ولبنان أحداثا هامة بعيدة المدى . وما انتفاضة شعب فلسطين المسلم في الضفة الغربية وقطاع غزة ، التي مافتئت مستمرة منذ عشرين شهرا ، وحركات المقاومة الأخرى للفلسطينيين إلا نتيجة طبيعية لإنكار الحقوق غير القابلة للتصرف لشعب ذلك البلد . ويواصل شعب فلسطين المقاومة ببسالة وعزيمة في وجه الممارسات العدوانية الاجرامية لنظام محتلي القدس الذي يسعى بوحشية إلى قمع الانتفاضة عن طريق ضرب وقتل وتعذيب أعداد كبيرة من الثوريين . وقد أثبت استمرار هذه الانتفاضة أن شعب فلسطين المسلم لن يقبل ، تحت أية ظروف ، التنازل عن حقوقه غير القابلة للتصرف .

وإذا كان المجتمع الدولي يسعى إلى حل لتلك الأزمة وإلى إحلال السلم والأمن في الشرق الأوسط ، فينبغي أن يدرك أن العلاج الناجع الوحيد يكمن في استعادة الفلسطينيين لحقوقهم كاملة ، أي بعبارة أخرى ، تحرير الأراضي المحتلة وإقامة دولة مستقلة في أرض فلسطين كلها . وأي حل لا يفي بالأماني المشروعة لشعب فلسطين لا يمكن أن يضمن السلم والأمن في تلك المنطقة .

إن أعمال العدوان التوسعية التي يقوم بها النظام الصهيوني قد جعلت نطاق الأزمة يمتد أيضا إلى لبنان . وإن احتلال جنوبي لبنان ، وإشاعة عدم الاستقرار في المنطقة ، وقمع مجموعات المقاومة اللبنانية والفلسطينية ، وخطف الأشخاص والشخصيات مثل الشيخ عبد الكريم عبيد ، واستخدام العملاء والمرتزقة ، أسهمت كلها في زيادة تفاقم الأزمة في لبنان ، ذلك البلد الذي لحق به بالفعل الكثير من الدمار . وكأن هذا لم يكن كافيا ، فقامت العراق أيضا بإذكاء لهيب نيران الحرب الأهلية التدميرية في لبنان عن طريق إرسال سيل من الأسلحة إلى ذلك البلد ، مما أدى إلى زيادة عدد الخسائر البشرية وتعريض تلك الأمة لخطر التقسيم . وجمهورية إيران الاسلامية ، إذ تؤكد على استقلال لبنان وسلامته الاقليمية وضرورة احترام حقه في تقرير المصير على أساس ارادة أغلبية تلك الأمة ، تؤيد مقاومة القوى الاسلامية الوطنية في لبنان للأعمال العدوانية التي يرتكبها النظام الصهيوني .

إن شعب ناميبيا ، بعد سنوات طويلة من الكفاح ، يتطلع الآن إلى الأخذ بزمام مصيره في يده . ونحن نعلن مرة أخرى تأييدنا الكامل لاستقلال ناميبيا ، وندعو إلى عقد انتخابات حرة ومنع نظام بريتوريا من التأثير في عملية الانتخاب . لذلك يجب أن تنسحب قوات شرطة جنوب افريقيا من ناميبيا على الفور ، وأن يواصل المجتمع الدولي تقديم دعمه لعملية الاستقلال في ناميبيا وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وذلك بأن يوفر لها المساعدة المالية حتى يتولى السلطة الممثلون الحقيقيون لشعب ناميبيا .

إن التطورات المطمئنة على المسرح العالمي والتحسن في المناخ السياسي الدولي فيما يتعلق ببعض المشاكل والأزمات التي تناولتها قد دفعا بالمجتمع الدولي الى حقبة من القلق المشوب بالأمل . ويتوقف اجتياز هذه الحقبة بسلام وإزالة أوجه القلق إلى حد كبير على الجهود الجادة البعيدة المدى المبذولة من جانب المحافل الدولية وبصفة خاصة الأمم المتحدة .

وأرجو أن تشهد هذه الدورة اتخاذ تدابير هامة عملية وفعالة صوب تحقيق تلك الأهداف .

السيد سحلول (السودان) : السيد الرئيس ، يسرني ويشرفني أن أقدم لكم التهنئة الحارة لاختياركم لرئاسة الجمعية العامة لهذه الدورة الهامة ، وهو اختيار يدل على ثقة الأسرة الدولية في كفاءتكم العالية ، وتقديرها لبلادكم التي تربطها بالسودان علاقات ودية قوية ومتينة . ونحن نثق في أنكم ستقودون أعمال الجمعية الى ما نصبو إليه من نجاح ونتائج مثمرة وبناءة .

كما أرجو أن تسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن أعبر عن تقدير وفدي العميق لسلفكم السيد دانتي كابوتو وذلك لقيادته للدورة الثالثة والاربعين بكفاءة واقتدار .

كما نود أن نجدد شكرنا وتقديرنا للسيد خافيير بيريز دي كوييار الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده القيمة التي ظل يبذلها بنجاح مشهود في سبيل دعم الأمن والسلم العالميين .

لقد تابعتم بالطبع التطورات السياسية الأخيرة في بلادي ، والتي استهدفت تصحيح مسار بلادنا على الأسس التي ارتضاها شعبنا ، والمتمثلة في سياسات حسن الجوار ، والعمل على حل الخلافات بالطرق السلمية ، وترقية التعاون المشترك إقليميا ودوليا ، وتعميق مبادئ حركة عدم الانحياز ، واحترامه للمواثيق والاتفاقات الدولية وحل المشاكل التي تواجه بلادنا بالطرق السلمية . وفي هذا المقام لا بد من الإشارة الى أن الجهود والمبادرات لحل مشاكل منطقة القرن الافريقي بالوسائل السلمية تجد من جانب حكومتي الالتزام الكامل ، ونأمل أن تحقق الاستقرار والأمن المتكامل في المنطقة في إطار احترام السيادة ووحدة التراب الوطني .

إن تحقيق السلام في السودان كان وما زال أحد الأولويات الأساسية للحكومة الجديدة في بلادنا ، وذلك عن طريق الحوار المباشر والمفاوضات التي بدأت مسيرتها ، ونتمنى أن تتواصل حتى يتم تحقيق السلام الدائم وصون وحدة الوطن واستقراره .

إن السودان ظل يعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية بالغة التعقيد . وقد كان لهذه الجمعية في دورتها الثالثة والاربعين وقفة مع بعض جوانب هذه المشكلات بإجازتها لقرار المساعدة الاقتصادية الطارئة للسودان في كارثة الأمطار والفيضانات ، وكذلك قرارها بشأن المساعدة الاقتصادية الخاصة إزاء مشكلة النازحين . والأسرة الدولية في السودان ركزت خلال العام المنصرم بحكم الأولويات على أكبر عملية إغاثية إنسانية في تاريخ المنطقة بإعلان الأمين العام لعملية شريان الحياة في السودان لإنقاذ الآلاف من أبناء الأقاليم الجنوبية من خطر الجوع والموت .

ولئن كان للسودان أن يشكر الأمين العام للأمم المتحدة والأسرة الدولية على عطائها المقدر إزاء هذه المحنة ، فإنه ليتطلع الى جهد متواصل في سبيل تنفيذ مقررات الجمعية العامة المعنية بإعادة التأهيل والبناء للمناطق والمرافق المتأثرة بكارثة الأمطار والفيضانات وفقا لالتزامات تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي ، بل أن عملية المساعدة الدولية ينبغي أن تتواصل لأجل إغاثة أهل الجنوب النازحين في شرق البلاد وغربها حيث تتوافر عوامل الانتاج الأولية ليتمكنوا من انتاج كفايتهم المعيشية ، وأن يطال الدعم الدولي أيضا مجال الخدمات الطبية والصحية .

ولا يفوتنا ، ونحن نتحدث عن النجاح الكبير الذي حققته عملية شريان الحياة في السودان ، بأن جنبت سكان ذلك الجزء من الوطن مخاطر مجاعة طاحنة خلال فصل الخريف الحالي ، أن نشيد بالدور الرائد والجهد الكبير الذي قدمه المستر جيمس غرانت المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وكل الذين عملوا معه خلال توليه قيادة العملية ممثلا شخصيا للسيد الأمين العام .

إن عملية شريان الحياة ما كان لها أن تحقق كل هذه النجاحات لولا الدعم والتجاوب المتكامل الذي لقيه السودان من الدول المانحة والعديد من المنظمات التطوعية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الاقتصادية الأوروبية واللجنة الدولية للصليب الأحمر .

إن حكومة بلادي تتفهم بالكامل الأبعاد الإنسانية لعملية شريان الحياة - السودان وتلتزم التزاما ثابتا بضرورة استمرار الجهود الدولية ونجاحها وتحقيق أهدافها الواردة في خطة عمل الخرطوم . وانطلاقا من ذلك فإن وفد بلادي سوف يتقدم لهذه الجمعية الموقرة في دورتها الحالية بمشروع قرار يدعو فيه الأسرة الدولية للتعبير عن تضامنها ودعمها لعملية شريان الحياة - السودان في مرحلتها القادمة التي ستخصص لتنفيذ برامج إعادة التأهيل .

لقد شهدت الأعوام القليلة الماضية حيوية مجددة في التوجه السلمي للدولتين العظميين والإنفراج في العلاقات الدولية . وقد تأكدت جدية نوايا مختلف الأطراف

لتصفية التوتر والنزاع في العلاقات الدولية عن طريق التفاوض وبالوسائل السلمية . وقد أتاح هذا المناخ للأمم المتحدة أن تلعب دورها المتوقع بنجاح وفعالية ، وقدمت مساهمات قيمة وبناءة في هذا المجال ، ولا يزال يرجى منها المزيد في سبيل دعم وتحقيق السلم والأمن الدوليين .

وقد تطورت تلك البدايات الى مناخ دولي يتجه نحو الاستقرار مما يستوجب المزيد من تعبئة الجهود لتكريسه . والسودان إذ يرقب بارتياح ما تحقق من تقدم في مجال نزع السلاح ، وما يطرح من اقتراحات ملموسة لتخفيض التسلح ، يرحب بما أعلنته الدولتان العظميان من مقترحات بناءة خاصة في مجال الأسلحة الكيميائية والأسلحة المتوسطة المدى .

كما شهد مطلع هذا الشهر انعقاد المؤتمر التاسع لقمة دول عدم الانحياز حيث أصدر الرؤساء القرارات الهامة الكفيلة بإرساء دعائم السلم ورخاء البشرية .

وإننا إذ نحيي هذه الجهود نأمل أن تتطور الى انجازات ملموسة تحقق الحد الأدنى من تطلعات المجتمع الدولي في إزالة مخاطر التسلح والحرب ، ولا نشك أن بوادر الانفتاح والتعاون والتبادل السياسي والثقافي والاقتصادي بين الدول والمجموعات ذات الأنظمة المختلفة ستعطي دفعة لجهود تدعيم الأمن والسلم ، خاصة متى ما تأكدت فعليا حقيقة أن ما يربط بين الشعوب والدول من منافع ومصالح متبادلة أقوى مما يفرق بينها من تمايزات أو خلافات سياسية أو عقائدية أو نزاعات المصالح المحدودة . إن هذه البوادر تؤذن حقا ببداية عصر جديد للبشرية نشق أن الكل سيساهم في بنائه بإخلاص وجدية .

منذ أن انتقلت الجمعية العامة في دورتها التاريخية الماضية الى جنيف واعتراف المجتمع الدولي بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على أرضه ، أثبت الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية الوحيدة ، منظمة التحرير الفلسطينية ، ومجموع الدول العربية ، قبولهم لأحكام المجتمع الدولي ممثلة في قرارات الأمم المتحدة كافة مما يهيئ السبيل لتسوية عادلة وشاملة في الشرق الأوسط .

وبالمقابل ظلت اسرائيل تتحدى المجتمع الدولي وترفض قرارات الامم المتحدة مما يجعلها المسؤول الرئيسي عن استمرار المشكلة وتفاقمها وتصاعد المخاطر الناجمة عنها . ونتيجة لهذا الموقف المتعنت فإن قضية فلسطين لم تشهد ، مثل القضايا الاخرى في مناطق التوتر ، أي انفراج أو بوادر توجه نحو تسوية عادلة وشاملة تحفظ حق الجميع .

إن ما تعرضه اسرائيل كخطة انتخابات ليس سوى تكريس للاحتلال الذي تتصاعد يوميا ممارساته القمعية الدموية . إن مبدأ الانتخابات هو حرية الإرادة ، وأي إرادة يمكن أن نتصور لشعب ينكر عليه حق تقرير المصير ؟

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة تتويج باهر لنضال طويل وقاسي . إن ارادة هذا الشعب لن تلين في وجه الاحتلال الاسرائيلي ، وهي تأكيد على أن إنكار أي من حقوقه المشروعة إنما هو طريق مسدود . ولا سبيل أمام المجتمع الدولي إلا أن يبذل مزيدا من الجهود الفعالة لاجبار اسرائيل على الإقرار بأحكامه والامتثال لقرارات الامم المتحدة بشأن فلسطين والانسحاب من الاراضي الفلسطينية وجميع الاراضي العربية المحتلة .

ظلت بلادي ترقب في قلق بالغ ما تعرض له الشعب اللبناني الشقيق من أحداث دامية ، إلا أن ما أنجزته اللجنة العربية الثلاثية من نجاح مؤخرا تمثل في انعقاد المجلس النيابي اللبناني وانعقاد اللجنة الامنية مما يجعلنا أكثر تفاؤلا في إمكانية التوصل الى اتفاق يحقق أمن لبنان واستقراره .

إن الوضع في الجنوب الافريقي يدعو الى القلق الشديد . وقد بعث بروتوكول برازافيل واتفاقات نيويورك في العام الماضي الامل في تطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) وخطة الامم المتحدة لاستقلال ناميبيا . لكن نظام بريتوريا بدأ التحايل على تطبيق الخطة وخرق نصها وروحها بهدف إضعاف الموقف السياسي للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) وضمان استمرار استعماره وهيمنته على ناميبيا حتى بعد استكمال تطبيق خطة الاستقلال .

إن جنوب افريقيا لم تحل مجموعات الكوفيت الارهابية ولا قوة إقليم جنوب افريقيا حتى الآن ، ولا تزال هذه المجموعات تمارس إرهاب شعب ناميبيا بمختلف وسائل التهديد وتشكل خطرا حقيقيا على أمن وسلامة قيادة وأعضاء سوابو وعلى نشاطهم السياسي المشروع .

إن بعض قوانين القمع والتمييز سارية ، مثل القانون المسمى ألف جيم ٨ AG8 العنصري كما أن هناك سجناء سياسيين لا يزالون في المعتقلات ، والعفو العام الذي منحته حكومة بريتوريا للوطنيين في المنفى لا يشمل المواطنين داخل ناميبيا الذين لا يزالون يعانون من تهديد وإرهاب الدولة .

ومع اقتراب موعد الانتخابات المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر المقبل بدأت جنوب افريقيا مخطط تزوير الانتخابات فيسمح مثلا قانون تسجيل الناخبين الذي وضعته منفردة بترحيل وتسجيل آلاف البيض من جنوب افريقيا كما يسمح لها بتسجيل قوات الجيش والشرطة والموظفين المدنيين التابعين لجهاز الدولة الاستعماري لجنوب افريقيا في ناميبيا ، ومؤخرا قدم الإداري العام لجنوب افريقيا في ناميبيا تشريعين يمثلان خرقا فاضحا وخطيرا لمبدأ حرية الانتخابات ونزاهتها . إن مشروع التشريع الخاص بالانتخابات لا ينص على أن يكون الاقتراع سريا ، وفيه ثغرات تتيح التلاعب في عملية فرز الأصوات . ومشروع التشريع الخاص بالجمعية التأسيسية يخرق حق تقرير المصير لشعب ناميبيا إذ يجعل الاداري العام رئيسا للجمعية المنتخبة ويمنحه حق النقض لقراراتها .

ان المجتمع الدولي مطالب الآن أكثر مما سبق بالمتابعة الدقيقة للالتزام بخطة استقلال ناميبيا ويدعو مجلس الأمن الى ممارسة مسؤولياته الواردة في القرارين ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩) ، كما يلزم توفير الامكانيات الكافية لتمكين القوة الدولية للمساعدة في فترة الانتقال من أداء مهمتها المرسومة . فقد أثبت الاستقبال الشعبي الحاشد الذي قوبل به الزعيم المناضل سام نوجوما في بلاده ، بما لا يدع مجالا للشك ، ما تتمتع به سوابو من سند شعبي كامل لابد وأن تعكسه نتيجة الانتخابات القادمة إذا ما أمّنت لها المجموعة الدولية أن تكون حرة ونزيهة .

إن الوضع في جنوب افريقيا لا يزال على حاله رغم التطورات السياسية هناك . ان نظام الفصل العنصري لا يزال قائما ولا تزال حكومة بريتوريا تمارس أقسى أشكال القمع ضد مقاومة شعب جنوب افريقيا لذلك النظام البغيض ، وتتجاهل مطالبة المجتمع الدولي باطلاق سراح الزعيم المناضل نلسون مانديلا ورفاقه . إن الإدانة وحدها لا تكفي ، كما أن التأييد الاسمى لنضال الشعب الافريقي لا يكفي وحده . والمجتمع الدولي مطالب بمواجهة النظام العنصري وتشديد الالتزام بمقاطعته وإحكام عزله حتى ينال شعب جنوب افريقيا بقيادة ممثليه الشرعيين وهما ، المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا ، حقوقه المشروعة .

لقد نظر العالم كله بتقدير عظيم الى جهود الأمم المتحدة وأمينها العام التي حققت وقف اطلاق النار بين العراق وايران بعد حرب طويلة قاسية ومدمرة . وبقدر ما خلق هذا الانجاز من آمال وتفاؤل ، ننظر الآن بقلق الى تعثر المفاوضات بين أطراف النزاع ونناشد البلدين تأكيد نوايا السلام والتجاوب مع جهود المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة ، والسعي بايجابية نحو تصفية تعقيدات الحرب وتسوية النزاع بينهما سلميا وبصورة شاملة ونهائية في إطار التطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . إننا نثق أن هذه التسوية هي الشرط الأساسي للبدء في اعادة تعمير ما دمرته الحرب وتوجيه طاقات البلدين البناءة نحو تحقيق رفاهية الشعبين .

كان الامل أن يؤدي توقيع اتفاقات جنيف عام ١٩٨٧ بين الاطراف المعنية بالمشكلة الافغانية وانسحاب القوات السوفياتية اللاحق من تلك البلاد ، الى تمهيد السبيل للمصالحة الوطنية في أفغانستان ، لكن هذا لم يتحقق حتى الآن . ولذلك نناشد كل الأطراف الافغانية المعنية أن تساهم بايجابية في الوصول الى الوفاق الوطني وتوحيد الصفوف الذي لا يمكن بدونه تحقيق الأمن والاستقرار أو البدء في إعادة تعمير البلاد .

كما اننا نرقب باهتمام التطورات الجديدة في كمبوديا ، ونناشد كافة الاطراف السعي بجدية نحو تحقيق النتائج المرجوة التي تحقق للشعب الكمبودي آماله في الاستقلال والسيادة والوحدة الوطنية .

وإن الامل ليحدونا أن نرى الشعب الكوري يبدأ سيره نحو تحقيق أمانيه في إعادة توحيد وطنه بالطرق السلمية بمنأى عن التدخل الأجنبي .

ونرجو أن تتطور مبادرات الوفاق وتصفية التوتر في أمريكا الوسطى والجنوبية الى حالة تهيئ السبيل لتحقيق سلام وأمن عام وشامل يساهم في استقرار وتنمية دول المنطقة . ويقودنا ذلك للحديث عما تتعرض له جمهورية كولومبيا من مخاطر بسبب حربها ضد عصابات الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، ونأمل في مساعدة المجموعة الدولية لها في القضاء على تلك المخاطر التي تهدد أمن واستقرار المنطقة .

إن ما تشهده الساحة السياسية الدولية من تقارب بين الدولتين العظميين وما تحقق من سلام في العديد من بقاع العالم ، لم ينعكس بأي شكل من الاشكال على مجالات التعاون الاقتصادي الدولي . ونأمل أن توظف الفوائض المالية الناجمة عن خفض التسلح ، عبر تعاون اقتصادي دولي ، من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية .

وأولى الخطى نحو تحقيق هذه الغاية هي الاخذ بيد تلك الدول للانعتاق من التخلف والفقر والجمود بوضع نظام اقتصادي ونقدي عادل . وهذا لن يتأتى إلا باستشعار المجتمع الدولي لمسؤولياته الكاملة وبالإرادة السياسية الجادة في اتجاه حل معضلات

النمو والتنمية في الدول النامية ، بدءا بمشكلة المديونية الخارجية التي تقف عائقا أساسيا أمام أي جهد يبذل في طريق النمو الاقتصادي . وأن السودان إذ يرقب في هذا الاتجاه المبادرات المشجعة من قبل بعض الدول المانحة لخفض ديون الدول النامية ليرى أن ما قدم في هذا المجال لا يرقى لمستوى حل المشكلة ، إذ لابد من خطوات لاحقة وداعمة لتحريك التدفقات المالية الى الدول النامية بما يمكنها من اكمال جهدها في التنمية الوطنية وتوسيع قدراتها الاستيعابية بما يؤهلها للسير في درب سداد المديونية وتنشيط التعاون الاشمل لما فيه الخير للدائن والمدين .

إن مفهوم التعاون الاقتصادي والتقني أصبح يمثل جزءا دائما من الوعي السياسي في الدول النامية ، ذلك أن التحول الذي يشهده الاقتصاد العالمي حاليا يتيح فرصا للتعاون يجب أن تستثمر بالحوار الصريح بين أغنياء العالم وفقرائه ولصالحهما معا . فلابد من جهد لايقاف التدفق الصافي للموارد من الدول النامية الى الدول المتقدمة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف مما حرم الدول النامية من موارد ومصادر هي في أشد الحاجة لها . كما أن الهبوط المضطرد في الأسعار العالمية للسلع الأساسية يمثل هاجسا كبيرا للدول النامية ، على أمل أن يسهم انشاء الصندوق المشترك للسلع الأساسية والذي بدأ العمل به في شهر حزيران/يونيه الماضي في تحسين الحالة الراهنة في تجارة السلع الأولية . ومن الناحية الأخرى فالسودان يبارك النظام الشامل للأفضليات التجارية وضرورة تعزيز آلية هذا النظام لصالح الدول النامية أمام تحديات الحماية التجارية السائدة في عالم اليوم .

إن الدول النامية ، وقد اجتازت حقبة الثمانينات "الضائعة" ، لتنظر بكثير من التفاؤل والأمل الى التسعينات باعتبارها حقبة الاستراتيجية الإنمائية الدولية الرابعة التي تأخذ بعِبَر واخفاقات الماضي في وضع مسار جديد لتعاضد الاقتصاد الدولي . كما أن ذات الفترة ستشهد انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية للأمم المتحدة في العام المقبل والمكرسة للتعاون الاقتصادي الدولي وخاصة النمو الاقتصادي للبلدان النامية وتنميتها . وفي ذات التوجه نتطلع لاجتماع باريس المرتقب المعني

بالدول الأقل نموا باعتباره خطوة هامة منتظرة في مسار التضامن من أجل التنمية بين أغنياء العالم وفقرائه ، ومن أجل القضاء على الفقر وترسيخ أسس ودعائم الاعتماد على الذات .

إننا ننبه الى خطورة الوضع المترتب على تدهور البيئة ، خاصة ظاهرة التصحر والجفاف واختلال التوازن البيئي والتغييرات المناخية واستنفاد طبقة الأوزون - كما ننبه الى خطورة تصدير النفايات النووية والمواد الخطرة ودفنها في أراضي الدول النامية . واننا من هذا المنبر ندعو كافة أعضاء المجتمع الدولي الى تحمل المسؤولية المشتركة في تحمل تبعات تدهور البيئة ، وضرورة تحقيق التنمية المتواصلة والسليمة بيئيا حتى لا يقع عبء حماية البيئة على الدول النامية وحدها .

إن الموضوعات الملحة التي حفل بها جدول أعمال هذه الدورة والمناخ الدولي الذي تنعقد فيه ، تشكل في تقديرنا سانحة طيبة لكي تجدد الأسرة الدولية التزامها الصادق بميثاق الأمم المتحدة لإضفاء الفاعلية المطلوبة على المنظمة لضمان تحقيق الأمن والسلم الدوليين ، ولترقية التعاون الدولي في المجالات الأخرى .

وفي الختام نأمل أن تحقق هذه الدورة النتائج المثمرة حتى تصبح معلما بارزا في تاريخ عملنا الجماعي المشترك .

السيد كاميكاميكا (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم وفد جمهورية فيجي اتقدم الى السفير غاربا بالتهنئة الحارة لانتخابه رئيسا للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للامم المتحدة .

ولا شك في أن انتخابه بالاجماع هو اعتراف بسماته الشخصية ، كما أنه تعبير عن التقدير الذي نكنه جميعا لبلده العظيم جمهورية نيجيريا الاتحادية .

ونحن على ثقة من أن قيادته المتميزة ستوجه هذه الدورة الرابعة والاربعين الى خاتمة موفقة للغاية . ولا شك أن ما نحققه من نجاح في هذه الدورة سيعزز المناخ المواتي في العلاقات الدولية ويؤكد الحاجة للتعامل الايجابي فيما بيننا حتى نجعل أساس السلم الدولي الدائم أكثر صلابة .

إن الجمعية العامة هي التقاء لممثلي دول ذات سيادة ، يهدف الى البحث عن الوسائل الكفيلة بتوثيق علاقاتنا وزيادة تعاوننا ، وعن السبل المؤدية الى التقدم الاقتصادي والاجتماعي والى العيش معا في سلام .

إن العالم يقف اليوم على عتبة العقد الاخير في القرن العشرين ، ولن نلبث أن ندخل في ألف عام جديدة . ولكن ماذا عن القرن الماضي ؟ لقد شهد القرن العشرون معاناة تعرض لها الجنس البشري من حربين عالميتين ، وصفت إحداهما بأنها حرب لإنهاء جميع الحروب . وقد مرت الآن خمسون عاما على الحرب العالمية الثانية . ورغم أنه لم تقع في هذه الفترة غير منازعات محدودة ، كما وقعت فيها الحرب الباردة بضع سنوات ، فقد نشأت في أماكن متعددة ترسانات هائلة للأسلحة .

وعلى الجانب الايجابي ، فقد شهدنا تقدما لم يسبق له مثيل في العلم والتكنولوجيا أتاح للإنسان أن يهبط على سطح القمر ، وحمله الى الحدود الاخيرة المتمثلة في الفضاء الخارجي . وقد ساعدت التطورات العلمية في تحسين مستويات المعيشة وزيادة الانتاج الزراعي والصناعي ، وأضافت بضع سنوات الى أعمارنا .

غير أن قصة البشرية ليست قصة بسيطة ، وسوف تتضاءل انجازاتنا وتصبح بلا معنى إذا لم يتمكن المجتمع الدولي من الوصول الى اتفاق بين أعضائه . ومن دواعي الاغتباط

في هذا الصدد أن نلاحظ أن التوترات الدولية آخذة في التراجع ، وأن الصراعات الأساسية التي حاقت بأجزاء معينة من العالم يبدو أنها تسير في طريق الحل ، وذلك في كثير من الحالات بفضل المساعي الحميدة للأمين العام .

ومن المؤسف أنه بينما أمكن التوصل الى إنهاء القتال في الحرب بين ايران والعراق ، ما زال هناك بلد آخر في الشرق الأوسط يمزقه الصراع . فالى متى سيستمر تعرض الشعب اللبناني للعنف وانعدام الأمن ؟ إن الأمم المتحدة ، في محاولة منها لإنهاء المعاناة واقرار السلم في لبنان ، أرسلت اليه قوات وصفت بأنها "قوة مؤقتة" ولكنها موجودة في ذلك البلد منذ أكثر من ١١ عاما . ونحن نرحب بالوساطة التي تقوم بها اللجنة العربية الثلاثية رفيعة المستوى ، ونأمل أن تتمكن من الوصول الى حل دائم للقضايا المختلف عليها .

وما زالت فيجي تؤيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وفي أن يكون له وطن ، مع الاعتراف في الوقت نفسه بحق اسرائيل في الوجود كدولة داخل حدود آمنة .

ويرحب وفد بلادي بانسحاب القوات الفييتنامية من كمبوتشيا الذي نأمل أن يؤدي الى عودة السلم وإعادة البناء في ذلك البلد الذي مزقته الحرب . وسوف يكون دور رابطة أمم جنوب شرقي آسيا (آسيان) حاسما في هذا الصدد ، وهو جدير بالتأييد التام من جانب المجتمع الدولي .

ومن دواعي السرور أيضا أن نلاحظ الحوار الجديد بين الدولتين الكوريتين الذي نأمل أن يقلل من العقبات القائمة في سبيل إعادة التوحيد بطريقة سلمية . غير أننا نعتقد ، كما ذكرنا من قبل ، أنه الى أن يحين ذلك لا يجوز حرمان أي من الدولتين من الانضمام الى هذه المنظمة .

ووفد بلادي يرحب بالتطورات الأخيرة في ناميبيا . ومن دواعي الاغتباط أن نرى جنوب افريقيا ، بعد أن تعرضت خلال سنوات طويلة للانتقاد والإدانة من جانب المجتمع الدولي ، وقد تخلت أخيرا عن عنادها ووافقت على أن تدع شعب ناميبيا يحقق حلمه

العزيز في الاستقلال . ونحن نتطلع الى انضمام ناميبيا في وقت مبكر الى الامم المتحدة .

ووفد بلادي يجدد دعوته لجنوب افريقيا لإنهاء سياستها البغيضة غير الانسانية ، سياسة الفصل العنصري ، في أقرب وقت ، وأن تمنح الشعب الاسود في جنوب افريقيا حقه في القيام بدور فعال في حكم بلاده . وسوف نواصل تأييدنا للتدابير التي يتخذها المجتمع الدولي لإنهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، بما في ذلك حظر الاتصالات الرياضية مع جنوب افريقيا .

ونحن نرحب بالمبادرات التي قدمت في الآونة الاخيرة لإحلال السلم والاستقرار في أمريكا الوسطى .

وكما ذكرت من قبل ، فإننا يمكن أن نعتبر القرن العشرين قرن الحروب العالمية ، وكان انشاء عصبة الامم ثم خليفتها الامم المتحدة تعبيرا واضحا عن رغبة الانسان لا في السلم الدائم فقط ، بل أيضا في أن تتمتع البشرية قاطبة بمزاياه الاجتماعية والاقتصادية . ورغم أننا نرغب من أعماق قلوبنا في تحقيق السلم الدائم والمستقر ، فمن المفارقات أن هذا الهدف السامي ما زال بعيد المنال .

وقد قيل إن امتلاك الترسانات النووية أوجد نظاما للسلم يعتمد على توازن القوة النووية . غير أن زيادة الاسلحة النووية لا تقودنا إلا الى الاقتراب من حافة الكارثة . ولذا يجب أن يستمر الحوار والمناقشات والعمل الايجابي لخفض الاسلحة النووية .

إن بلدنا ملتزم بالسلم الدائم والمستقر في العالم أجمع . ووفاء بهذا الالتزام أيدت فيجي الامم المتحدة في أنشطتها لحفظ السلم بجميع الوسائل . وقد قدمنا قوات تساهم في قوة الامم المتحدة المؤقتة في لبنان ، وفي بعثة المساعي الحميدة للامم المتحدة في أفغانستان وباكستان ، كما قدمنا مؤخرا بعض رجال الشرطة لفريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال في ناميبيا . وقد قدم نحو ٣٣ من أبناء بلدي التضحية الكبرى بالحياة أثناء خدمتهم تحت راية الامم المتحدة .

إن تصفية الاستعمار ، التي كانت من أهم إنجازات الامم المتحدة ، تقترب من نهايتها . ووفد بلادي ، يرحب بالتطورات الايجابية في كاليدونيا الجديدة . وإننا لعلى ثقة من أن فرنسا ستفي بالتزامها الذي وعدت به في اتفاق ماتينيون بمنح شعب ذلك الاقليم حق ممارسة ارادته عبر عملية تقرير مصير حقيقية وحرة وفقا للمبادئ والممارسات التي أرستها الامم المتحدة .

ومع ذلك ، فإننا نشعر بالاسف الشديد لانه مع قدوم ذلك اليوم ، فإن السيد جان ماري تجيباو أحد أبطال حركة الاستقلال في كاليدونيا الجديدة لن يكون حاضرا ليشهد ذلك اليوم . ونحن في منطقة المحيط الهادئ قد صُعقنا عندما علمنا بنبأ إغتيال السيد تجيباو مع نائبه ، السيد ياويني ياويني . لقد غدا السيد تجيباو وجها مألوفا في أروقة الامم المتحدة ، يدافع بكرامة وقوة عن قضية شعبه . ولسوف نفتقده جميعا .

إن منطقة المحيط الهادئ منطقة هادئة نسبيا ومسالمة . ولقد اتخذنا عددا من المبادرات لضمان الحفاظ على ذلك الوضع . فعلى سبيل المثال ، أبرمنا معاهدة إقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب المحيط الهادئ ، أو معاهدة راروتونغا ، وهو الاسم الذي تشتهر به . ومع ذلك ، وللاسف ، فإن فرنسا تستمر في إجراء تجارب نووية في المنطقة ، مما دعا كل بلدان جنوب المحيط الهادئ الى التنديد الشديد بهذا الموقف . وعندما قام رئيس وزراء فرنسا بزيارة فيجي في الشهر الماضي ، كررت على مسمعه قلقنا عندما قلت له :

"لو كان لي أن أطلب منكم طلبا واحدا فقط ، سيدي رئيس الوزراء ، لكان طلبي بسيطا : من فضلكم أوقفوا برنامج التجارب النووية في المحيط الهادئ" .

إن العديد من بلدان المحيط الهادئ تكاد تعتمد في عيشها على البحر اعتمادا تاما . والتجارب النووية المستمرة تهدد موارد العيش التي يعتمدون عليها تهديدا خطيرا .

وهناك خطر آخر يهدد غذاءنا واقتصادنا وهو استغلال مواردنا البحرية دون تمييز باستخدام طريقة الصيد بشباك الجرّ المسمَّاة "حائط الموت" والتي تستخدمها أساطيل الصيد في المياه البعيدة . ودول محفل المحيط الهادئ ترى بالإجماع وجوب وقف هذه الممارسة .

وهناك خطر ثالث يهدد بيئتنا . وهو الظاهرة المسماة ب "تأثير الدفيئة" أو "الاحتباس الحراري" مما يهدد بحدوث ارتفاع في مستوى البحر يترتب عليه غمر الجزر المنخفضة في المحيط الهادئ وغيره من المناطق . وهذا الموضوع يجب أن يبقى موضع اهتمام المجتمع الدولي كموضوع عاجل وملحّ .

ومن الأهمية بمكان أن نحافظ على مواردنا الطبيعية المحلية وأن نحميها ونعززها . وإذا كان من المهم لنا أن نحافظ على مواردنا الطبيعية ، فمن الأكثر أهمية أن نحافظ على مواردنا البشرية المحلية - أي على الأهالي المحليين والقبليين ، وحقوقهم الخاصة ، وتقاليدهم وثقافتهم .

وقد أبدى المجتمع الدولي اهتمامه بهذه القضايا . فضمان حقوق الشعوب المحلية والقبلية وحمايتها منصوص عليه في اتفاقية الشعوب المحلية والقبلية لسنة ١٩٥٧ والاتفاقية الخاصة بالشعوب المحلية والقبلية في البلدان المستقلة لسنة ١٩٨٩ .

واسمحوا لي بأن أتقدم ببعض الملاحظات بشأن الحالة في بلدي .

كان المصدر الرئيسي للعمليتين العسكريتين اللتين وقعتا في فيجي سنة ١٩٨٧ هو القلق والخوف المستبد بشعب فيجي فيما يتعلق بمستقبله .

لقد استقر الفيجيون الأصليون في جزر فيجي منذ أكثر من ٥٠٠ ٣ سنة . وأدت الهجرة إلى فيجي التي بدأت في العهد الأول للادارة الاستعمارية البريطانية إلى نشوء وضع أصبح فيه أهالي فيجي الأصليون أقلية في بلدهم ، وكان ذلك قبل تأسيس الأمم المتحدة .

وعندما أُلغي دستور ١٩٧٠ في تشرين الأول/اكتوبر سنة ١٩٨٧ وقامت حكومة مدنية في كانون الأول/ديسمبر سنة ١٩٨٧ ، بدئ في إنجاز مهمة دقيقة هي وضع دستور يضمن ويحمي

الحقوق الخاصة لاهالي فيجي الاصليين ويراعي في الوقت نفسه ، حقوق ومصالح الفئات الاخرى . وأعدت الحكومة المؤقتة مشروعا للدستور ، ثم شُكلت لجنة استشارية واستقصائية لتتلقى آراء ووجهات نظر الشعب بشأن الدستور الجديد . وتضم هذه اللجنة المؤلفة من ١٦ عضوا شخصيات بارزة ؛ من بينهم ستة هنود ، وخمسة فيجيون ، وأربعة من أصول أخرى ، وروتومان واحد وهو الرئيس . وبعد أن استمعت اللجنة إلى آراء الناس عبر البلاد وتلقت رسائل شفهية وكتابية لمدة ثمانية شهور ، وبعد التشاور بشأن تقريرها لمدة ثلاثة أشهر أخرى ، قُدمت إلى الحكومة المؤقتة تقريرا صدر بالاجماع . وكان مما أوصى به إنشاء برلمان في فيجي يتألف من مجلسين - مجلس للنواب يتكون من ٣٧ فيجيا و ٢٧ هنديا وأربعة من أجناس أخرى وروتومان واحد ، ومجلس للشيوخ من ٣٤ عضوا من الزعماء والمواطنين البارزين من الجاليات الاخرى .

وقد نشرت الحكومة تقرير اللجنة الاستشارية الدستورية على الملأ في بداية هذا الشهر . وكتبت صحيفة "فيجي تايمز" وهي جريدة مستقلة والجريدة الوحيدة التي تصدر في فيجي باللغة الانكليزية في افتتاحيتها تقول :

"إن اللجنة الاستشارية والاستقصائية الدستورية قد أصدرت تقريرا متوازنا بوجه عام بعد استقصاء شعبي واسع . وهذا التقرير لن يرضي الجميع بالطبع ، ولكن اللجنة قدمت في حدود اختصاصها حلا توفيقيا تأمل أن يلقى قبولا لدى الفئات المختلفة ...

"واللجنة تدرك أن الحل الذي توصلت إليه ليس مثاليا - ولهذا السبب فإنها توصي بإعادة النظر فيه بعد سبع سنوات - لكنها تقدم أدلة قوية تدعو لقبوله الآن كوثيقة قابلة للتطبيق ، وفعلا هذه الوثيقة قابلة للتطبيق" .

والحكومة المؤقتة تنظر الآن في تقرير وتوصيات هذه اللجنة الاستشارية المستقلة ومتعددة الاجناس . والحكومة ملتزمة بضمان وحماية حقوق أهالي فيجي الاصليين من خلال الاغلبية الممثلة في البرلمان ، كما أن الحكومة ملتزمة بضمان أن يكفل الدستور الجديد ويحمي الحقوق والحريات الاساسية لكل مواطني فيجي .

إن إيجاد حل للوضع الدستوري في بلادنا مسألة يقررها شعبنا . وذلك ما نفعله . ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هو من دعائم العلاقات الدولية . وكما ظهر في مناطق أخرى ، فإن التدخل الخارجي سيجعل التوصل إلى حل سريع ومقبول للحالة في فيجي أكثر صعوبة .

وأخيرا ، ونحن على عتبة عقد جديد وألفية جديدة ، فإن الأمل المخلص لوفدي ، بل ولبلدي ، هو أن نجد حلا للصعوبات التي تواجهنا الآن ؛ وأن تتمكن أمم العالم من خلال التفاهم والصداقة والنوايا الطيبة من العمل سويا من أجل تعزيز التعاون الدولي وتسهيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإرساء الأسس لسلام آمن ودائم لنا وللأجيال القادمة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد .

هل لي أن أذكّر الاعضاء إنه وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤ ، فإن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد محدودة بعشر دقائق في المرة الأولى وبخمس دقائق في المرة الثانية على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها .

السيد بروشان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : في البيان الذي ألقاه للتو ممثل فيجي ، تكلم عن بلدي وعن التجارب النووية الجوفية التي تجريها فرنسا في أراضيها ذاتها في بولينيزيا . ويود وفد بلدي أن يذكّر ثانية بأن التجارب الفرنسية النووية الجوفية ـ وأكرر التجارب الجوفية ـ لا تضرّ بأي شكل كان بمصالح دول المنطقة أو بصحة السكان الذين يعيشون هناك أو بالبيئة ، وذلك ما أثبتته في الموقع بوضوح عدة بعثات علمية .

والواقع إن الدراسات التي أجرتها هذه البعثات متاحة للجميع . ونظرا لأن ممثل فيجي أشار أيضا إلى البيان الذي ألقاه أمام وزير من الحكومة الفرنسية ، لدى زيارة الوزير الاخيرة لبلده ـ ويسرني أن أذكر أن الزيارة تمت في مناخ ممتاز من الصداقة والتعاون ـ وانني أذكّر بدوري ممثل فيجي بأن السيد روكارد ، الوزير الفرنسي ، ردّ على بيانه بإعطاء السلطات الفيجية نفس الضمانات المطلقة التي كررتها للتو .

السيد كاميكاميكا (فيجي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن موقف وفدي هو أن استمرار الحياة وصون بيئتنا لهما أهمية مساوية لأهمية الاعتبارات الأمنية . كما أن موقف بلدي يقوم على تقارير علمية أعدتها ثلاثة أفرقة دراسة علمية مستقلة سُمح لها بدراسة موروروا . ونعتقد انه ينبغي للحكومة الفرنسية أن تسمح بإجراء دراسة علمية أخرى تحت إشراف الأمم المتحدة من أجل مصلحة منطقة جنوب المحيط الهادئ .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥